وزارة الداخلية - مواقفها وإجراءاتها من أحداث العراق السياسية ١٤تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣

د. قحطان حميد كاظم العنبكي كلية التربية الاساسية / جانعة ديالى
م.م سعد محمد علي حسين كلية التربية الاساسية / جامعة ديالى

المقدمة

تعد الحقبة من١٤تموز١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣واحدةً من أهم حقب تاريخ العراق المعاصر المليئة بالأحداث والصراعات السياسية العلنية والخفية،ولأن وزارة الداخلية من الوزارات الرئيسة والسيادية في الدولة العراقية ولتنو وتشعب مهامها في الحقول السياسية والإدارية والوظيفية والخدمية والأمنية وحتى الاقتصادية والثقافية وبسبب أهمية دراسة هذه المؤسسة الحيوية خلال الحقبة المذكورة فقد تناولها الباحثان في هذه الدراسة،والتي ركزت على مواقف وإجراءات وأعمال وزارة الداخلية في الحقل السياسي والأمني على وجه الخصوص مع الإشارة إلى بعض الجوانب الأخرى لأنشطة الوزارة.

سعى الباحثان جاهدانلإتبا منهجية علمية بدراسة نشاطات ومواقف الوزارة من مختلف الأحداث السياسية الداخلية متبعاً الموضوعية في تقويم أداء الوزارة في مرحلة شهدت صراعاً سياسياً وأيدلوجياً واضحاً وتسلط ونفوذ المؤسسة العسكرية على دوائر وأجهزة الدولة المختلفة ومنها وزارة الداخلية،متبعاً التسلسل التاريخي في تناول أحداث البحث.

واجهت الباحثان صعوبات جمة ليس في ندرة المصادر المتخصصة بعمل وأنشطة وزارة الداخلية فحسب،وإنما كثرة الكتابات والبحوث المتحيزة والمتطرفة أحياناً باتجاه هذا الجانب أو ذاك،فحاول الباحثان أن يأخذا بما يفيد بحثه بعيداً عن الخوض في الخطابات والمغالاة لدى كثير ممن كتب عن الحقبة موضوعة البحث.

أولاً:زارة الداخلية وأوضا العراق السياسية أواخر العهد الملكي

شخصّتْ وزارة الداخلية بعدّها المؤسسة الأولى المسئولة عن استقرار الوضع الداخلي وحفظ النظام السياسي مشكلات العراق الداخلية لاسيّما التي ألقت بظلالها على الأوضا الداخلية،ويبدو التشخيص الدقيق والموضوعي لما كان يمر به العراق أواخر العهد الملكي من خلال قراءة طروحات وزير الداخلية سعيد قزاز[١]الذ أباح به إلى قريبه نزهت عزيز بأيام قليلة من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨إذ قال((إنَّ بقاء الأوضا على ما هي عليه دون معالجه سوف يمهد إلى حدوث انفجار في البلاد..))[٢].

وتعرفت مديرية الأمن العامة[٣] وبوقت مبكر باضطرابالرأ العام وموقفه من حكومة أحمد مختار بابان[٤]آخر حكومات العهد الملكي،إذ أشار التقرير الأمني الذ أعده مدير الأمن العام بهجت العطية[٥]إلى شكوك المعارضة ومخاوفهم بقيام الحكومة بأية محاولات إصلاحية مهما كانت يسيرة،واعتقادهم بأنها لن تقدم شيء جديد،وأن معظم وزرائها من أعوان نور السعيد[٦]،وبين التقرير مسببات التذمر الشعبي والموقف السلبي من حكومة الإتحاد العربي[٧]والحكومة العراقية معاً إلى:-

١.مؤثرات الحملات الإذاعية المناهضة لسياسة الحكم في العراق بين فئات الشعب العراقي لاسيّما تأثير ما تناقلته أقوال وأحاديث إذاعات صوت العرب والقاهرة وموسكو،فضلاً عن الأحاديث والأخبار التي تبثها إذاعة بغداد والحملة المناهضة للجمهورية العربية المتحدة فقد أتت بنتائج معاكسة بين أوساط الشعب الذ قابلها بالتذمر وعدم الارتياح[٨].

٢.الاعتقاد السائد بين مختلف فئات الشعب بأن الحكومات المتعاقبة قد أهملت العناية بالجماهير ومستقبلهاوبالوسائل التي تؤد إلى الترفيه عنها ورفع مستوى معيشتها وفي مقدمة ذلك تقاعس الحكومات المتعاقبة باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من ارتفا أسعار المواد الغذائية والإيجارات وجشع الملاكين،وإشاعة العدل والطمأنينة بين الناس[٩].

٣.الموقف السلبي للحكومة العراقية من الانتفاضة اللبنانية في آيار١٩٥٨ضد حكومة الرئيس اللبناني كميل شمعون المدعوم من الحكومة العراقية ضد الانتفاضة القومية[١٠].

تناولت التقارير الأمنية لمؤسسات وزارة الداخلية الكثير من المشكلات والعلل التي أدت إلى تذمر السكان وسخطهم على النظام السياسي الملكي لاسيّما اضطراب الأمن في المناطق العشائرية والريفية بسبب تأخر الحكومة بتحسين أوضا الفلاحين وأبناء العشائر العراقية،مما ولد الكثير من الحركات والانتفاضات الفلاحية قبيل ثورة ١٤ تموز١٩٥٨لاسيّما في مناطق الفرات الأوسط والجنوب العراقي،مما جعل المؤسسة الأمنية تتعامل بشدة مع تلك الحركات،وألقت القبض على الكثير من شيو وأبناء العشائر والفلاحين المنتفضين بدعوى فرض النظام وتطبيق سيادة القانون[١١].ويرى الباحث أن تلك الإجراءات على الرغم من شدتها في بعض الأحيان لكنها تنسجم مع أهداف وسياسة وزارة الداخلية ممثلة للحكومة العراقية بالحفاظ على النظام السياسي وفرض سلطة القانون حتى ولو تعارض ذلك مع حقوق وحريات المواطنين.

لم تكتفي وزارة الداخلية بتشخيص السلبيات والمآخذ الطافحة على السطح أواخر العهد الملكي،بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بأن اقترحت بعض المعالجات لعدد من المشكلات لاسيّما الاجتماعية والاقتصاديةمنها فدعت الحكومة إلى الإسرا بإصلاح أوضا الفلاحين وتحسين العلاقة فيما بين الفلاحين والملاكين محذرةً في الوقت نفسه من استمرار تلك الاضطرابات في مناطق عشائرية مهمة كمنطقة الفرات الأوسط.[١٢]

حاول وزير الداخلية(سعيد قزاز)،قدر تعلق الأمر بوزارته،القيام ببعض الخطوات التي قد تمتص شيء من النقمة الشعبية فتم إطلاق سراح كامل الجادرجي[١٣]في ٢٥حزيران ١٩٥٨،وإجازة بعض الصحف وإيقاف التعليقات الموجهة من إذاعة بغداد ضد الجمهورية العربية المتحدة،لكن ظهر أن محاولاته تلك لم تلاقي القبول من بعض مسئولي الحكومة والجهات العليا مما دفعه إلى تقديم استقالته لكنها لم تقبل لقيام ثورة ١٤تموز ونهاية الوزارة والنظام الملكي معاً[١٤]

توسعت مهام وزارة الداخلية وتنوعت وظهرت أواخر العهد الملكي دوائر أكثر تخصصاً في العمل الأمني دون بقية الدوائر،ويظهر أنّ تطورات الأحداث الداخلية وتعقدها من جهة ولتنسيق العمل وجعله أكثر دقة وكفاءةً وتنظيماً من جهة أخرى تشكلت مديرية الأمن العامة التي أخذت تتخصص في المهام الأمنية ذات المساس بالجانب السياسي لاسيّما ما يتعلق منها بعمل الجمعيات والأحزاب السياسية ونشاط وإقامة الأجانب والجرائم الخطرة وإسقاط الجنسية وإعادة منحها والسفر،فضلاً عن متابعة ومراقبة وسائل الإعلام والمطابع والنشر والاجتماعات العامة والشخصيات البارزة والمهمة

باذلةً أقصى جهودها لحماية النظام السياسي القائم وديمومته وهذا ما نلحظه من شدة تعاملها مع السياسيين آنذاك لاسيّما المنتمين للحزب الشيوعي العراقي أو المتهمين بتعاطفهم أو حملهم لأفكاره وبدرجة أقل خفةً مع حملة الأفكار التقدمية والقومية.[١٥]

أشارت بعض المعلومات أن المؤسسة الأمنية(وزارة الداخلية ودوائرها الأمنية)كانت على علم بخطط وتحركات الضباط العسكريين في تنظيم الضباط الأحرار حتى أن عبد الكريم قاسم[١٦]عندما عُقد آخر اجتماع للجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار في الرابع من تموز ١٩٥٨ أخبر المجتمعين بأن دوائر الأمن على وشك مداهمة مكان الاجتماع مما اضطرهم لمغادرته[١٧].لكن هذه المصادر نفسها تقلل من شأن أقوال أو ادعاءات عبد الكريم قاسم بخصوص اكتشاف الجهاز الأمني لتحركات تنظيم الضباط الأحرار مبررة ذلك بأن عبد الكريم قاسم دبر خطةً محكمةً لعدم إشراك قيادة التنظيم في الثورة والإنفراد بها هو وعبد السلام عارف[١٨].

ومما يجدر ذكره أن تحذيرات الدوائر الأمنية لكبار رجال البلاط الملكي والمسئولين عن تحركات الجيش للقيام بالإطاحة بالنظام الملكي لم يُعر لها الاهتمام المطلوب والجدية،ولو أخذت بعين الحسبان ربما تأخرت نهاية النظام الملكي ولو إلى حين[١٩].

ثانياً:وزارة الداخلية وأحداث العراق السياسية ما بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨- آذار١٩٥٩ :

وردت إشارات إلى أنَّ مديرية الأمن العامة كانت على دراية بتحركات الجيش في مساء الثالث عشر من تموز ١٩٥٨،وقيل أنَّ مدير الأمن العام بهجت العطية،تحدث إلى نور السعيد بالهاتف في المساء وفي الليل أيضاً،ليقول له أنّ هناك شيئاً ما في حركات الجيش الذاهبة إلى الأردن،ولكن نور السعيد تجاهل هذه التحذيرات،وعندما تحدث مدير الأمن بالهاتف للمرة الثالثة،أبلغ نور السعيد أن القصر أصبح مطوقاً ًلكن الجيش((لم تكن لديه في الساعات الأولى من الليل كميات كافية من الذخيرة لمهاجمة القصر بصورة فعالة..،وأنّ قادة الثورة خططوا وجوب احتلال معسكرات الشرطة في البداية مع المراكز المهمة الأخرى كالإذاعة ودوائر البريد والبرق والتلفزيون..،وحل فصائل الشرطة التي كان معظم ضباطها من الموالين للعهد الملكي والاستيلاء على ما لديها من ذخيرة))[٢٠].ونستنتج من ذلك علم الدوائر الأمنية بوقت مبكر بوجود تحركات غير طبيعية تهدف إلى تبديل النظام الملكي من الجيش العراقي،لكن يبدو أن نور السعيد لم يكن يتوقع توقيت حدوث مثل هكذا حركة في ١٤تموز١٩٥٨،فضلاً عن أهمية قوة الشرطة وضرورة السيطرة على مراكزها وقياداتها المهمة خشية إثارة المشكلات بوجه الثورة في أيامها الأولى.

لم يظهر للباحثان دور واضح لوزارة الداخلية ومؤسساتها المتعددة لاسيّما الأمنية منها بالإعداد أو المساهمة مع الجيش لتغيير النظام الملكي،بل العكس كانت دوائر الوزارة وكما سبقت الإشارة إلى ذلك تعمل بكل ما بوسعها لاستمرار استقرار الوضع الداخلي وبمعنى آخر أنها كانت ترغب بعدم التدخل في الصراع الذي جرى صبيحة يوم ١٤تموز١٩٥٨بعد تقدم الجيش باتجاه القصر الملكي وبقية مؤسسات الدولة الفعالة.ويبدو أنها أرادت أن تحافظ على طبيعة مهامها بعدّها قوة مسئولة عن حفظ الأمن الداخلي واستقراره على الرغم من ارتباط قياد ّ وزارة الداخلية بعلاقات طيبة مع أقطاب العهد الملكي هذا من

ناحية،وربما أنّ هذه المؤسسة حتى ولو كانت ضد التغير والتبدل الذ طرأ على النظام السياسي للدولة العراقية بعد ١٤تموز١٩٥٨ فأنها لا تمتلك من القوة والأسلحة التي يمكن لها أن تقف أو تعرقل تقدم الجيش أو مقاومته بعد وصوله إلى بغداد من ناحية أخرى.وهذا ما يؤكده عدم قيام قوة الشرطة السيارة[٢١] صبيحة ١٤تموز١٩٥٨بأ تحرك أو حتى محاولتها منع قوة الجيش التي اقتحمت مقرها وسيطرت عليه على الرغم من أن قوة الشرطة السيارة كانت مكونة من(٣٥٠٠)شرطي مزودين بأحدث الأسلحة لقمع التظاهرات والاضطرابات الداخلية وكانت بمثابة اليد الضاربة لوزارة الداخلية لكنها لم تبدِ أ مقاومة تذكر أو تحرك ساكنا ً[٢٢].

لاشك في أن وصول الجيش إلى العاصمة بغداد وسيطرته على الإذاعة ومقر الحكومة والقصر الملكي(قصر الرحاب)قد جعل الوضع الأمني في فلتان وخروج الكثير من الناس إلى الشوار وترك الموظفين لدوامهم في المؤسسات الرسمية وأصبحت المؤسسة الأمنية لوزارة الداخلية تقف كالمتفرج واختفت الشرطة من العديد من الأماكن التي كان من المفترض تقديم الحماية لها حتى بعض السفارات والقنصليات الأجنبية[٢٣]،فقد تعرض بعضها للمضايقات وأعمال النهب والتخريب والتدمير[٢٤].وهذا الأمر يؤشر ضعف جهاز الشرطة وتقاعسه عن أداء واجبه لحماية الأماكن المختلفة وتوفير الأمن لها حتى لو كانت السفارات الأجنبية ،ولكن الباحث يرى أن الشرطة لم تقم بواجبها الصحيح ربما لتعاطفها مع المتظاهرين وشعورها بعدّها جزء من المجتمع العراقي الذ كان يرى في الدور الأجنبي عاملاً سيئاً للغاية وسببا ً في تأخر العراق عن ركب الحضارة المعاصرة فضلا ً عن ربطه بعجلة النفوذ الغربي،وقد تكون الشرطة تحسبت من ردود فعل المواطنين تجاهها فيما لو قدمت الحماية للسفارة البريطانية وغيرها من القنصليات الأجنبية لاسيّما وأنهاأ الشرطة- كانت محسوبة على النظام الملكي ومدافعة عن بقاءه،يزاد على ذلك نظرة الكثير من المتضررين من أداء الدوائر الأمنية لمهامها الاعتيادية مما أساء للكثير من المواطنين وأراد البعض الانتقام من رجال العهد السابق مستغلا ً حالة الفوضى صبيحة ١٤تموز.

بررت الشرطة موقفها بأن((الجنود لا يدعمونهم،وأنّ منهم لم يقم بأ محاولة جادة لمنع الجمهور الكبير من النفوذ إلى باحة السفارة وبعضهم يحمل المسدسات وغيرها من الأسلحة..))[٢٥].

ويبدو من أقوال مديرية الشرطة العامة أن رجال الجيش الذين كلفوا بحماية السفارة البريطانية وغيرها من أماكن تواجد الأجانب قد أعطوا الضوء الأخضر للمتظاهرين لاقتحام السفارة البريطانية ونهبها وإضرام النار فيها،وهذا الأمر غير مستغرب ولم يكن هجينا ً فالجيش هو من قام بالثورة لإنهاء النظام الملكي- مع وجود قوى سياسية وشعبية مدنية أخرى- وبالتالي عدّ السفارة البريطانية عاملا ً مؤثرا ً وربما مساعدا ً لإعادة رجال العهد الملكي فيما لو فشلت محاولات العسكريين بالقضاء على قادة ذلك النظام،يزاد على ذلك كونهم جزء من شرائح المجتمع العراقي الغاضب على سياسة النظام الملكي لاسيّما أواخر عهده وربما يكون ذلك بإيعاز خفي من قادة الثورة خشية تكرار ما حدث في حركة آيا ر سنة ١٩٤١.

لكن الجهات الأمنية والإدارية في البصرة كانت أكثر حنكة ً وأحسنت التصرف،فقد حافظت على الهدوء نسبيا ً ولم يحدث ما يعكر الأمن،كما لم يتعرض الأجانب هناك لاسيّما البريطانيين إلى ما جرى على زملائهم في بغداد وقد((أكد قائممقام البصرة أن

السلطات العراقية تتحمل مسؤوليات أرواح البريطانيين وممتلكاتهم والقنصليات الأجنبية..))[٢٦].

مهما يكن الحال،فقد أصدرت حكومة الثورة في يومها الأول ١٤تموز١٩٥٨ المرسوم الجمهور رقم(٢)بتشكيل أول وزارة في العهد الجمهور ،وتألفت من أثنى عشر وزيرا ًبرئاسة عبد الكريم قاسم[٢٧]وباسم مجلس السيادة[٢٨].

ولتلافي متغيرات الأوضا السياسية الجديدة ولضبط الوضع الداخلي لاسيّما الجانب الأمني فقد أعلن مجلس السيادة البيان رقم(٣)يوم ١٤تموز١٩٥٨قرر فيه إعلان الأحكام العرفية[٢٩]في جميع أنحاء العراق اعتبارا ًمن الساعة الواحدة بعد الظهر من اليوم نفسه وتعيين الزعيم(العميد)الركن أحمد صالح العبد [٣٠]رئيس أركان الجيش- تولى هذا المنصب بعد الثورة- حاكماً عسكرياً عاما ًفي جميع أنحاء العراق[٣١].وهذا يعني تجميد العمل بالدستور والقوانين المرعية والتي يقع تنفيذ العديد منها على عاتق وزارة الداخلية ومؤسساتها المختلفة لاسيّما القوانين المتعلقة بعمل الأحزاب والجمعيات والصحافة والمحاكم وقانون إدارة الألوية..،[٣٢]وهذا الأمر جعل السلطات العسكرية هي صاحبة الكلمة الأولى وربما الأخيرة في تحديد مسار وإطار العملية الأنية برمتها في البلاد لاسيّما وأن الأوضا الداخلية شهدت تحركا ًجماهيرياً واسعا ًحتى أنه أضر بسمعة الثورة وزعمائها في الأيام الأولى للثورة ،لما قام به البعض من أعمال انتقامية وقتل وتخريب لبعض الأماكن العامة بما فيها السفارات والقنصليات الأجنبية كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

أظهرت وزارة الداخلية تعاونها مع وزارة الدفا في تنفيذ البيانات والقرارات الصادرة من مجلس السيادة ورئيس الوزراء والحاكم العسكر العام،والتي تتعلق بالاجتماعات والتظاهرات والتجمعات في الأماكن العامة،وحيازة الأسلحة،فضلا ًعن أعمال التفتيش والتحر للمساكن والمحلات والأماكن المختلفة التي قد يتطلب حفظ الأمن الداخلي القيام بها لاسيّما بعد هياج مشاعر أبناء الشعب وتذمرهم من سياسات أركان النظام السابق وصدور البيان رقم(٣)لإعلان الأحكام العرفية ومنع التجوال بعد فشل دعوات منع الأهالي من مواصلة التظاهرات والتجمعات المؤيدة للثورة،ثم صدر البيان رقم(٤)من القائد العام للقوات المسلحة عبد الكريم قاسم يهيب به بالمواطنين التزام جانب الهدوء وعودة الموظفين للدوام الرسمي اعتبارا ًمن١٥تموز[٣٣].

أولى مجلس الوزراء في أولى جلساته في ١٥تموز١٩٥٨ اهتمامهُ بموضوعة صيانة الأمن العام من الأضطرابات الداخلية والتهديدات الخارجية،وتقرر في هذا الاجتما دعوة بعض شيو العشائر العربية والكردية إلى بغداد للإفادة منها في الإسهام بحفظ الأمن الداخلي مع وزارتي الداخلية والدفا [٣٤].

أدت حالة عدم الالتزام بالنظام إلى جعل السفارة البريطانية في بغداد- بعد تعرضها لأعمال الحرق والتدمير- أن تقدم احتجاجاً رسمياً ً إلى عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف(وزير الداخلية وكالة)حول فشل إجراءات حكومة الثورة في توفير الأمن للسفارة البريطانية وأرواح الأشخاص المتواجدين فيها..مؤكدة بأن المسؤولية الكاملة تقع((على عاتق الجيش والشرطة لأنهم أخفقوا في حماية السفارة..))[٣٥].

على الرغم من أنَّ وزارة عبد الكريم قاسم الأولى لم تضع منهجا ًوزارياً محددا ًيعبر عن سياستها كما كان مألوفا ًفي الوزارات السابقة في العهد الملكي،لكن الأحزاب السياسية التي شاركت في الحكومة كحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي قد وضعوا برامجهم ومبادئهم المعلنة موضع التطبيق،في

حين أن الحزب الشيوعي أبعد عن تشكيلة الوزارة خشية اتهامها بالشيوعية،على الرغم من وجود شخصيات كانت تؤمن بالفكر الماركسي وربما الشيوعي مثل إبراهيم كبة[٣٦]،وما يهمنا هنا هو سياسة الحكومة الداخلية فقد أشارت هذه السياسة إلى إزالة الفساد الحكومي[٣٧]والإطا [٣٨] والأمتيازات الطبقية،وألغت الحكومة معظم المراسيم التي صدرت إبان الحكم الملكي والتي فرضت القيود على حرية المواطنين وفرضت الرقابة على الأحزاب والقوى السياسية[٣٩].

لاشك أنَّ عبد السلام عارف(وزير الداخلية وكالة)وبإشراف عبد الكريم قاسم كانوا يوجهون عمل الوزارة،ولم يكن لمجلس الوزراء دراية ًبالكثير من الأمور والأوضا الداخلية على حد تعبير خليل إبراهيم حسين[٤٠].مما أشر بدايات الإنفراد بالقرار السياسي والسياسة العامة للدولة[٤١]من وقت مبكر من عمر الثورة،وهذا ما أكدته الأحداث اللاحقة بعد تفاقم الخلافات وتحولها إلى صرا علني بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف.

تعاملت وزارة الداخلية بحزم وشدة مع الصحف لاسيّما التي كانت محسوبة على النظام الملكي ومشكوك في ولائها للعهد الجديد،ففي ١٥تموز١٩٥٨ألغت وزارة الداخلية امتياز جريدتي الشعب والحوادث المسائية،وأوقفت جريدتا الزمان والأخبار مؤقتاً[٤٢]،هذا من جهة ومن جهة ثانية شجعت الوزارة إصدار الصحف وإعادة النشاط إلى الصحف التي كانت قد توقفت في العهد السابق،وسعى وزير الداخلية لإصدار جريدة باسم(الجمهورية)الناطقة باسم الثورة،وصدر العدد الأول منها في ١٧تموز،وكان سعدون حماد صاحب الامتياز ولكن وبسبب الخلافات بين أعضاء الحكومة بشأن إعطاء أ حزب سياسي صحف تعبر عن آراءه لذلك صدر العدد السابع يحمل اسم عبد السلام عارف صاحب الامتياز ولكن الأعداد التالية لم تعد تحمل اسمه[٤٣].

كما رفض وزير الداخلية عبد السلام عارف سيطرة الشيوعيين والبعثيين على مطبعتي جريدة الشعب وجريدة الأخبار[٤٤]،ورفض صدور جريدة الأهالي كجريدة ناطقة باسم الحزب الوطني الديمقراطي[٤٥].

أصدر مجلس الوزراء في يوم ١٧تموز١٩٥٨قرارا ًبجلسته الثالثة بشأن قضايا السجناء السياسيين والمفصولين وكان الكثير من الإجراءات والمهام يقع تنفيذها على وزارة الداخلية،فخول وزير الداخلية مع وزير العدلية بمعاملة جميع المحكومين في قضايا سياسية كسجناء سياسيين وليس كسجناء عاديين وذلك ريثما يصدر قانون العفو العام،واتخاذ وزارة الداخلية ووزيرها ما يقتضي لرفع رقابة الشرطة عن المحكومين بقضايا سياسية والسماح لهم بالعودة إلى أهليهم وذويهم[٤٦].كما ألغيت القرارات الصادرة سابقا ًبإسقاط الجنسية العراقية عن عدد من الشخصيات والمواطنين لأسباب سياسية وخوّل وزير الداخلية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.وفي ١٩تموز١٩٥٨صدر مرسوم جمهور خلّ وزراء الداخلية والدفا والعدلية تنزيل عشرين بالمئة من أصل المدة المحكوم بها على المسجونين كافة في العراق والمكتسبة أحكامها الدرجة القطعية[٤٧].

لم تكن نظرة الأحزاب والتيارات السياسية -لاسيّما الحزب الشيوعي- راضيةً عن الدور الذ قامت به الدوائر الأمنية لاسيّما مديرية الأمن العامة والشعبة الخاصة التابعة لها لما لها من تاريخ في صراعها مع الحزب الشيوعي وملاحقة أعضاءه وقادته منذ العهد الملكي،مما جعل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تقدم مذكرة في ٢٦تموز١٩٥٨إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم حول((جهاز التجسس القديم وطلبت فيها تصفية مديرية الأمن العامة والوكلاء التابعين لها،كما طالبت بتصفية الشُعب الخاصة في المؤسسات المدنية

والعسكرية))[٤٨].وهذا يفسر لنا مدى مخاوف الشيوعيين من دوائر وزارة الداخلية الأمنية لاسيّما وأنهم تلقوا ضربات قاسية منها أواخر العهد الملكي،وأرادوا استغلال علاقتهم الطيبة مع رئيس الوزراء في بداية حكمه لتحجيم دور المؤسسة الأمنية،اعتقادا ًمنهم بأنه لا يمكن أخذ حريتهم بالعمل السياسي في المستقبل القريب المنظورلاسيّما السيطرة على الشار لذلك طالبوا بإلغاء الدوائر الأمنية المتخصصة بمتابعة النشاطات السياسية والحزبية وطالبوا بتفكيكها وتصفية رجالها وشل نشاطاتهم.

وفي ٢٧تموزقدمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي مذكرةً أخرى إلى المسئولين،تطالب فيها بحل قوة الشرطة السيارة..،وتحويل جزء من أسلحة الشرطة والشرطة السيارة إلى فرق المقاومة الشعبية[٤٩]التي تأسست بعد الثورة[٥٠].وهذه محاولة من الحزب الشيوعي لاستمالة عبد الكريم قاسم إلى جانبهم لتنفيذ سياستهم وأيدلوجيتهم الحزبية والتي لا يمكن تنفيذها بحسب اعتقادهم بوجود الدوائر الأمنية على هيكلتها وسياستها السابقة في العمل الأمني إلا بعد حلها أو تبديلها جذرياً،وربما يعود تشدد الشيوعيين من الدوائر الأمنية لوزارة الداخلية لسمعة هذه الدوائر بعد إتباعها وسائل الشدة وقمع الحريات السياسية والتضييق على الحريات العامة بعدّها دوائر قمعية وذات أساليب إرهابية ولا يمكن تطويرها لمواكبة التبدل السياسي والاجتماعي الذ شهده العراق بعد١٤تموز١٩٥٨.

عَرضّتْ وزارة الداخلية على رئاسة الوزراء مشر إصدار مرسوم جمهور من مجلس السيادة بإلغاء نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية[٥١]وقد صدر في ٢٧تموز١٩٥٨وذلك((رغبةً في تحقيق المساواة بين جميع مواطني الجمهورية العراقية..))[٥٢].وكانت وزارة الداخلية امتازت بعلاقات واسعة مع كثير من شيو العشائر العراقية ونفذت الكثير من أهدافها في ميادين الانتخابات والإدارة المحلية في الألوية ومعالجة مشكلات العشائر والأراضي الزراعية بالاستفادة من القانون المذكور طوال العهد الملكي،فأرادت حكومة الثورة تحقيق العدالة الاجتماعية بإخضا جميع المواطنين لقوانين وأنظمة موحدة وعُدّ ذلك القانون أو النظام خطرا ًعلى وحدة المجتمع العراقي لأنه يقسمه ُإلى قسمين يخضع كل منهما لأحكام قانون خاص يختلف عن الآخر،وقد حال القانون دون تحضر الشعب بمحافظته على الأعراف والعادات العشائرية التي لا تلائم المجتمعات العصرية الراهنة[٥٣]وهذا باعتقاد يُعدّ من مسببات تأخر العراق عن ركب التطور الدولي وتفشي الكثير من السلوكيات والعادات السلبية وديمومتها في المجتمع العراقي حتى وقتنا الحاضر،كما كانسيُتغل من كبار الشيو والملاكين لإثارة بعض الاضطرابات والقلاقل في العديد من مناطق البلاد المختلفة مما كان يُحمل وزارة الداخلية مهام ومسؤوليات إضافية لاسيّما جهازها الإدار والأمني في ألوية العراق المختلفة.

واجهت وزارة الداخلية كمؤسسة أمنية مسئولة عن التحقيق في الحوادث والجرائم الداخلية الخطيرة،مشكلة كشف المسببين في حريق مستودعات شركة نفط خانقين في الباب الشرقي مستود الكيلاني حالياً- فسعت فرق إطفاء الحرائق التابعة لوزارة الداخلية إلى إطفاء الحرق الهائل الذ حدث في ٣٠تموز١٩٥٨واستمر لمدةأسبو كامل وكان أعظم حريق عرفته بغداد،فبادرت مديرية الشرطة العامة بتشكيل لجنة تحقيقية للوصول إلى المسببين،وأوقفت الشرطة اثنين من الأمريكيين من قوة حماية السفارة الأمريكية إذ كانا بملابس مدنية وقريبان من موقع الحادث وأوقفت معهم عدد من العمال العراقيين الذين كانوا خفراء لحراسة ومراقبة المخازن في تلك الليلة،[٥٤]لكن الأمريكيين أطلق سراحهم بعد أسبو من التوقيف وبعد أن تدخل السفير الأمريكي والدمار

غولمان(Waldermar Gall man)الذ كان مصرا ً على إطلاق سراحهما في الحال((وألا فأنّ الحكومة العراقية تتحمل النتائج التي ستترتب على استمرار توقيفهما..))،وأعلنت الحكومة في اليوم الآتي إطلاق سراحهما بعد التأكد من براءتهما[٥٥].

اتخذت وزارة الداخلية الكثير من الإجراءات والقرارات التي من شأنها تحقيق الإصلاح الاجتماعي والحد من انتشار الفساد الأخلاقي وتحقيق العدالة بين المواطنين كافة وبما ينسجم مع توجهات وأفكار حكومة الثورة الفتية ومبادئها في الجانب الاجتماعي،فأصدرت وزارة الداخلية بيانا ً أعلنت فيه غلق محلات بيع المشروبات الروحية ومنع بيعها من الساعة السابعة مساءً حتى الساعة السابعة صباحا ً لكل يوم ما عدا الجمعة فيمنع فتح تلك المحال نهائيا ً[٥٦].ويبدو أن وزارة الداخلية هدفت لضبط الوضع الأمني لاسيّما في أوقات الليل وأيام الجمعة في ظل فرض الأحكام العرفية في البلاد والمحافظة على سمعة الحكومة وقيادة الثورة وهي في بداية العمل السياسي في مجتمع له عاداتهُ وتقاليدهُ الاجتماعية المحافظة.

أجرت حكومة عبد الكريم قاسم أول تعديل لها في ٣٠ أيلول ١٩٥٨ والذ تم بموجبه إعفاء عبد السلام عارف من منصبه وزيرا ً للداخلية ونائبا ً لرئيس الوزراء وتعيينه سفيرا ً للعراق لدى جمهورية ألمانيا الغربية[٥٧].بعد أن تفاقم الخلاف وسادت روح الشك فيما بين كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ومحاولات الأخير بالاستحواذ على جزء من السلطة التي بدت تتجمع بشكل كامل بيد عبد الكريم قاسم،فضلا ً عن خلافاتهما بشأن الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة،ومهما يكن الأمر فأن شخصية عبد السلام عارف(وزير الداخلية)وقدراته المحدودة وعدم إدراكه السياسي وتصريحاته العامة قد انعكست بشكل سلبي على عمل وزارة الداخلية المؤسسة الرئيسة في الحكومة العراقية طوال عقود طويلة ويبدو ذلك من أقوال صديق شنشل[٥٨]:((إنَّ العقيد عبد السلام عارف كان جنديا ً ووطنيا ً وقوميا ً إلا أنه كان كارثة في السلطة..،وأنه لا يمتلك الإدراك السياسي أو كيفية التصرف سواءً مع الأجانب أم مع زملائه.ونظرا ً لقدراته المحدودة وتسرعه وتصريحاته العامة غير المقبولة فقد أصيب الجهاز الحكومي بشبه عجز وهناك كثير من الأشياء تعتمد على الأداء الكفء لوزارة الداخلية حيث لا يمكن إدارة البلاد برجل مثل عارف كوزير..))[٥٩].وفي اليوم نفسهالذ تم فيه إعفاء عبد السلام عارف من منصب وزير الداخلية صدر مرسوم جمهور رقم(٣١٩)[٦٠]بإسناد وزارة الداخلية إلى الزعيم الركن أحمد محمد يحيى[٦١]الذ فوجيء بمفاتحة عبد الكريم قاسم له حول هذا المنصب وظل يرفض ذلك عدة أيام ولكن إصرار عبد الكريم قاسم على تعيينه عادا ً قبوله مساعدة ً له وتقديرا ً لصداقتهما القديمة[٦٢].ومن الممكن أن نقول بأنّ رفضه لهذا المنصب الرفيع قد يكون خشيته من فقدانه لصداقته لعبد الكريم قاسم أو بسبب ماضيه السابق في العهد الملكي،فضلا ً عن خشيته الفشل في إدارة وزارة حساسة وواسعة ومعقدة المهام كوزارة الداخلية.

كان الوزير الجديد يظهر دائما ً نفسه كصديق للبريطانيين منذ أن كان قائدا ً للواء الخامس عشر في البصرة وتوقع البريطانيون أن يكون متعاطفا ً معهم[٦٣].

ومما يجدر ذكره،أنه عندما صدر أمر إعفاء عبد السلام عارف من منصبه كوزير للداخلية،كان عبد الكريم قاسم قد أخذ يتحرى عن شخصية مدنية أو عسكرية لتولي هذا المنصب،فأختار صديقهُ وزميله ُفي الجيش الزعيم احمد محمد يحيى دون البحث على شخصية كفوءة وذات خبرة ودراية بشؤون وزارة مهمة كوزارة الداخلية،إلا أن محمد

حديد[٦٤]يذكر بأن اختيار أحمد محمد يحيى لهذا المنصب((كان لتجنب المشكلات لاسيّما أن وزارة الداخلية في الأحوال الاعتيادية هي المسئولة عن قضايا الإدارة العامة والأمن العام،في حين أنه في ظروف ما بعد الثورة واستمرار الأحكام العرفية،وأصبح الحاكم العسكر العام مسئولا ً عن الأمن العام وعما يحدث من مشكلات إدارية ذات علاقة به والحاكم العسكر يحكم بحكم منصبه تابع لوزير الدفا الذ كان هو رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وتحت أمرته،ولذلك كان اختيار احمد محمد يحيى لمنصب وزير الداخلية اختيارا ً معقولا ً ومناسبا ً من وجهة نظر عبد الكريم قاسم لتجنب الاحتكاكات التي قد تنشأ من جراء تولي منصب وزارة الداخلية من شخصية مستقلة .واستند اختيار احمد محمد يحيى إلى كونه شخصا ً مسالما ً يتجنب المشكلات))[٦٥].

والواقع أن هذا الرأ أثبتته الأحداث اللاحقة لذلك نلاحظ مسايرة وزير الداخلية الجديد لآراء وتعليمات وأوامر عبد الكريم قاسم ولا يحيد عنها قيد شعرة لذلك استمر بمنصبه هذا حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣[٦٦]،فضلا ً عن كونه ملتزما ً مطيعا ً لأوامر من هو أعلى منه منصبا ً،يزاد على ذلك إدارته الناجحة للوزارة.

لم يتفرغ وزير الداخلية لإدارة أعمال وزارته فحسب،إذ صار وزيرا ً للزراعة والإصلاح الزراعي بالوكالة ويعمل عشرة أيام في وزارة الدفا لمساعدة رئيس الوزراء في الشؤون الفنية والتعبوية فضلا ً عن انشغاله في اجتماعات مجلس الوزراء[٦٧].وهذا مما أثر على إدارته لعمله الرئيس كوزير للداخلية وكان الأجدر به التفرغ لوزارة الداخلية ليكون عمله أكثر نشاطا ً وفعالية ً وينصرف إلى تطوير عمل وزارته الأصلية.

واجهت

وزارة الداخلية اضطرا بات ومشكلات داخلية في مناطق مختلفة من الجمهورية العراقية في أواخر سنة ١٩٥٨،ففي يوم ٢٦تشرين الأول زار الملا مصطفى البارزاني كركوك في طريق ذهابه إلى بغداد بعد أن زار منطقة بارزان[٦٨]وكانت الأجواء مشحونة ما بين الأكراد من جهة والتركمان من جهة ثانية وقد أخذ التنافس والعداء المتوارث صيغة ً سياسية ً بعد١٤ تموز وكان التركمان قد اتهموا بالولاء لتركيا وميثاق بغداد الذ صدر سنة ١٩٥٥- وفعلت الإشاعات الاستعمارية فعلها في كركوك لاسيّما من القنصلية البريطانية والمؤسسات الأمريكية(مركز الاستعلامات الأمريكية)،وإدراكا ً من وزارة الداخلية لخطورة الموقف واحتمال تطورإلى صدام مسلح أرسلت معاون تحر شعبة الأجرام محمد عزيز إلى كركوك للوقوف على الوضع والذ أعد تقريرا ً شخص فيه وجود جهات خارجية تعمل لإثارة الفتنة في مدينة كركوك لاسيّما وأنها تضم قوميات مختلفة من أكراد وعرب وتركمان وغيرها مما سهل على((المتصيدين بالماء العكر))النفوذ إلى بعض الناس الذين كانوا يسعون وراء مصالحهم الذاتية والشخصية وتمكنت إجراءات الشرطة والجيش من تهدئة الوضع وعاد النظام والأمن للمدينة[٦٩].

ومما يجدر ذكره،أن توجهات وزارة الداخلية بداية الثورة كانت تهدف إلى التقرب من جماعة الملا مصطفى البارزاني كجزء من سياسة الحكومة لمواجهة القوى القومية والوحدوية،وخصصت وزارة الداخلية خمسة آلاف دينار من ميزانيتها لجماعة الملا مصطفى في ٢٢تشرين الأول ١٩٥٨،وفي ٤كانون الأول من السنة نفسها قرر مجلس الوزراء تخصيص مبلغ ستة آلاف دينار إلى الملا مصطفى وجماعته في بغداد،كما قررت الحكومة تخصيص كمية من الحنطة للبارزانيين في منطقة الشيخ أحمد البارزاني لمساعدتهم في ذلك الموسم وبإشراف وزارة الداخلية[٧٠].

كلف رئيس الوزراء مديرية الأمن العامة بمتابعة عودة عبد السلام عارف إلى العراق بعد أن ترددت إشاعات عن قرب عودته مطلع تشرين الثاني ١٩٥٨[٧١]،وفعلاً عاد عبد السلام عارف إلى بغداد صباح يوم ٤كانون الأول١٩٥٨،فأبلغت مديرية الأمن العامة رئيس الوزراء بوصوله،فجن جنونه وقرر اعتقاله،فطلب من مدير الشرطة العام العقيد طاهر يحيى[٧٢]أن يذهب إلى دار عبد السلام ويجلبه إلى وزارة الدفا ،ولما وصل عبد السلام وبخه عبد الكريم قاسم على عودته من دون علمه وأصدر أمراً بتوقيفه وإرساله إلى السجن رقم(١)في معسكر الرشيد[٧٣].

وفي ٥ كانون الأول ١٩٥٨أيدت الدوائر الأمنية للحكومة إعلان الحزب الشيوعي عن وجود((مؤامرة رجعية))يدبرها بعض القوميين بالاتفاق مع بعض رؤساء العشائر وبتشجيع من رشيد عالي الكيلاني[٧٤]،للقيام بحركة مسلحة في مناطق مختلفة من العراق واغتيال عبد الكريم قاسم ،وتم القبض على المتهمين وأحيلوا إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة[٧٥].

بعد انكشاف هذه المحاولة تسلم طه الشيخ أحمد[٧٦]مسؤولية الأمن والاستخبارات وجمدت مديرية الاستخبارات العسكرية وعدّ ضُباطها غير موالين ومشكوكاً في إخلاصهم،كما أبعد العقيد طاهر يحيى مدير الشرطة العام وعين العقيد عبد الباقي كاظم مديراً للشرطة لواء بغداد - وهو شيوعي قديم[٧٧].

لقد كان إبعاد مدير الشرطة العام من منصبه وإعادته إلى الخدمة في الجيش بسبب تورطه بالقيام باتصالات مع الضباط القوميين وغيرهم من المساندين لتغيير حكم عبد الكريم قاسم[٧٨].

شخصت وزارة الداخلية ودوائرها الأمنية مسببي الاضطرابات الداخلية أواخر سنة ١٩٥٨ومطلع سنة١٩٥٩وحصرتهم بفئتين أو جماعتين متطرفتين هما البعثيون الذين يوالون بشكل متطرف جمال عبد الناصر- رئيس الجمهورية العربية المتحدة- والشيوعيين،مما انعكس هذا الأمر سلباً على مقدرة الحكومة في تنفيذ إصلاحاتها التي وعدت الشعب بها،كما سبب ذلك فوضى إدارية[٧٩].لكن يبدو أنَّ وزارة الداخلية لم تكن من القوة بحيث تقف بوجه التيارين المتصارعين فكانت تدار هذا الاتجاه مرة وتضغط على الاتجاه الآخر مرة أخرى وبالعكس متماشيةً مع((سياسة الوسط))التي كان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم يشير إليها دائماً.

تعاونت وزارة الداخلية بمؤسساتها الأمنية والإدارية- في الألوية المختلفة- مع الجيش لمعالجة الكثير من الاضطرابات والصدامات التي وقعت بين الشيوعيين والقوميين مطلع سنة ١٩٥٩في لواء كركوك في مناطق التون كوبر وطوزخرماتو وحلبجة،وكانت مساعي الإدارة والشرطة قد نجحت في تهدئة الأوضا وإحلال الصلح بين الأطراف المتصارعة[٨٠].وهذا عمل يسجل بايجابية للمؤسسة الأمنية والإدارية لوزارة الداخلية لاسيّما في لواء مثل كركوك يعيش احتقاناً قومياً بين الأكراد والتركمان للسيطرة على مراكز القوة والنفوذ في اللواء لاسيّما الأكراد الذين لهم مطامح قومية بتأليف حكم ذاتي أن لم يكن استقلال عن الدولة العراقية الأم[٨١].

استمر العمل بمرسوم المطبوعات رقم(٢٤)لسنة ٩٥٤ في مطلع العهد الجمهور ولم يلغَ أو يعدل،لكن الصحافةخضعت لدائرة الحاكم العسكر بدلاً من وزارة الداخلية أو وزارة الإرشاد(الإعلام)وأنيطت الرقابة العسكرية للمطبوعات بالعقيد لطفي طاهر[٨٢]الشيوعي أو المتعاطف مع الشيوعيين[٨٣].وهذا الأمر خطير للغاية على حرية

الصحافة إذ أن العسكريين ليس لهم أ خبرة أو إلمام بأمور الصحافة أو الطباعة وقوانينها من جهة،وعدم رغبتهم أو ميلهم للحريات والديمقراطية مهما كانت يسيرة من جهة أخرى،فالعسكر دائما ً يحبذون السياسة الدكتاتورية وهذا الأمر مرده ُ إلى البناء النفسي والوظيفي للعسكريين وتنشئتهم القائمة على الضبط والطاعة العمياء،فضلا ً عن عدم حيادية هذه المؤسسة الرقابية الجديدة لاسيّما وأن الإشراف اسند إلى شخص ميوله واتجاهاته السياسية تميل نحو الشيوعيين.

في الحقيقة أنَّ سياسة وزارة الداخلية كانت تمثل سياسة عبد الكريم قاسم في مختلف المجالات،وفي مجال حرية الصحافة فالواقع أنّ وزارة الداخلية أطلقت الحرية للصحافة بدعم من عبد الكريم قاسم فصدرت في بغداد وحدها أثناء السنة الأولى للثورة(٤٥)جريدة يومية وأسبوعية و(٢٠)جريدة أخرى في مدن العراق المختلفة تمثل مختلف الاتجاهات السياسية[٨٤].

تعقدت مهام وزارة الداخلية أواخر سنة ١٩٥٨ومطلع سنة١٩٥٩لاسيّما بعد اتسا المظاهر الشعبية ومنها التظاهرات والمسيرات التي يقوم بها الشيوعيون،فضلا ً عن خروج فصائل(المقاومة الشعبية)إلى الشوار وهي تحمل السلاح وتفتش المارة بحجة وجود مؤامرات،وكان لصدور قانون تعديل قانون العقوبات البغداد مطلع شهر كانون الثاني ١٩٥٩الذ ألغيت بموجبه الفقرة التي تعدّ الانتماء للشيوعية من الجرائم التي يعاقب عليها القانون،وأصدرت رئاسة الوزراء عفوا ً عن قادة الحزب الشيوعي[٨٥]وإعادة الاعتبار لهم لاسيّما قادة الحزب الذين اعدموا في العهد الملكي[٨٦].وقد أثارت أعمال واستفزازات المقاومة الشعبية حتى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم نفسه الذ دعا في خطاب له بمناسبة تأسيس الجيش العراقي في ٦ كانون الثاني ١٩٥٩لتحجيم دورها وعدم تدخل عناصرها بأعمال الدوائر الأمنية المختصة والإدارة المحلية- في الألوية- المسئولة عن حفظ الأمن والنظام في مناطق ألويتها[٨٧].لذلك امتازت الكثير من إجراءات ومواقف دوائر الشرطة والأمن بالمهنية والموضوعية والدقة المتناهية،ولنا أن نعطي مثالا ً واحدا ً لذلك ما قامت به مديرية الأمن العامة في متابعة التظاهرات والاحتفالات التي أقيمت يوم ٦ كانون الثاني ١٩٥٩للاحتفال بعيد الجيش العراقي في منطقة الأعظمية ببغداد،فقد كذبت التقارير الأمنية ادعاءات آمر المفرزة العسكرية التي فتحت النار على المتظاهرين وادعاء آمر المفرزة بأن المتظاهرين قد أهانوه واعتدوا على جنوده وقام بعضهم((بسب عبد الكريم قاسم والهتاف بسقوطه..))وأصرت التقارير الأمنية على أن الضابط المسئول عن المفرزة هو((الذ استفز شعور الناس وتحرش بهم وطالبت بعقابه))[٨٨].إلا أنَّ رئيس الوزراء اعتمد تقرير طه الشيخ احمد مدير التخطيط العسكر - ولم يستند على تقارير الدوائر الأمنية التابعة لوزارة الداخلية[٨٩].مما يشير إلى تراجع دور المؤسسة الأمنية ذات الاختصاص في بداية عهد عبد الكريم قاسم وصعود نجم المؤسسة العسكرية وأخذها دور المؤسسة الأمنية(المدنية)،ويفسر لنا ذلك أيضا ً اعتماد رئيس الوزراء على شخصيات عسكرية موالية ومطيعة له طاعة عمياء وبما يخدم توجهاته وسياسته العامة،لكن ظهر فيما بعد أنّ بإبعاد وزارة الداخلية أو تقليص مهامها الأمنية وإسناد دورها إلى وزارة الدفا قد أتى بنتائج كارثية ليس على البلاد فحسب بل على عبد الكريم قاسم نفسه.

بلغت الأوضا الأمنية والسياسية في العراق في شهر كانون الثاني وشباط ١٩٥٩درجة ً عالية ً من الفوضى والانحلال ولاسيّما بعد إصدار حكم الإعدام بكل من رشيد عالي الكيلاني وعبد السلام عارف بتهمة محاولة قلب نظام الحكم بالتعاون مع سلطات

الجمهورية العربية المتحدة،تزايد التنافس والصرا القومي- الشيوعي على مراكز الإدارة والأمن والجيش وبقية مؤسسات الدولة الأخرى.ومن جانبها كانت وزارة الداخلية من خلال جهازها الأمني تتابع تحركات العناصر القومية لاسيّما في الموصل التي بدأت عشائرها في منطقة الجزيرة تتلقى دعما ًكبيرا ًمن الجانب السور على حد وصف المعلومات التي قدمتها شرطة الموصل إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم مباشرة ً مفصلةً فيها نشاطات الضباط القوميين[٩٠].وربما هذا أحد الأسباب التي دعت عبد الكريم قاسم إلى تركيز السلطات الأمنية في جهة عليا تتولى عملية التنسيق بين الدوائر المسئولة عن الأمن والاستخبارات وتمكنها من رصد النشاطات المعادية والعمل على إفشالها ورسم خطة الدعاية للجمهورية العراقية من الداخل والخارج ،ففي الثالث من آذار سنة ١٩٥٩صدر القانون رقم(٣٢)لسنة ١٩٥٩باسم(قانون هيئة الأمن الوطني ومديرية الاستخبارات العامة)[٩١].

ونصت المادة الثانية-أ- من القانون المذكور بأن الهيئة تشرف((على المديريات ودوائر الأمن والاستخبارات في الدولة كافة في شؤون الأمن والاستخبارات))[٩٢].وكان من أعمالها هي جمع المعلومات والأخبار المتعلقة بسلامة الدولة والقيام بتمحيصها ودراستها وتزويد رئيس الوزراء وهيئة الأمن الوطني بجميع احتياجاتها[٩٣].

ثالثاً:إجراءات وزارة الداخلية تجاه حركة الموصل ٨ آذار ١٩٥٩

تصاعد التنافس الشيوعي - القومي في الموصل أوائل سنة ١٩٥٩حتى وقعت حالات عديدة من الصدامات والأشتباكات بالأيد بين أنصار الاتجاهين في المقاهي والشوار والمدارس والأسواق مما جعل الشرطة في كثير من الحيان تصطدم بالشيوعيين وأنصارهم،ولم تكن الحالة في أماكن العبادة في المساجد والجوامع بأفضل من ذلك بسبب مهاجمة رجال الدين للشيوعية ومبادئها في خطبهم،واضطرت الشرطة أن تقوم بتخصيص دوريات بقرب الجوامع التي تقام بها صلاة الجمعة لتحاشي وقو بعض المشادات وربما المصادمات مما يزعز الأمن والنظام[٩٤].

وتذكر تقارير أمنية لوزارة الداخلية في شهر كانون الثاني ١٩٥٩إلى توجه السكان المحليين للتصد للأفكار الشيوعية والمحافظة على الهوية الإسلامية للمدينة وتزايدت الدعوات لنصرة القومية العربية مما زاد من حقد الشيوعيين عليهم وأصبح هناك فريقين أحدهم الشيوعيين والبارتيين(الحزب الديمقراطي الكردستاني)والقوميين والأخوان المسلمين من جهة أخرى حتى أن الشيوعيين زعموا بأن التظاهرات والاحتفالات التي قام بها القوميون في ذكرى تأسيس الجيش العراقي هي((تظاهرات تآمرية ضد الجمهورية))[٩٥].

اقترحت وزارة الداخلية عدم إقامة مهرجان أنصار السلام- إحدى واجهات الحزب الشيوعي العراقيفي الموصل في ظل حالة القلق والتوتر الذ تشهده المدينة في شهر شباط وبداية آذار١٩٥٩،لكن عبد الكريم قاسم أصر على إقامة المهرجان في ٦ آذار ولم يأخذ توصيات وتحذيرات وزارة الداخلية ومتصرفية(محافظة)الموصل التي توقعت حدوث إضطرابات وصدامات قد لا تحمد عقباها ولا تعرف نتائجها[٩٦].ويبدو أن عبد الكريم قاسم أراد إضهار قوته وثبات قراراته لاسيّما بعد معارضة كبار الإقطاعيين في الموصل لقانون الإصلاح الزراعي[٩٧].ويرى الباحث سببا ً آخر تمثل برغبته في كسر شوكة القوميين الذين طفحت سيطرتهم بشكل شبه تام على المدينة المهمة في شمال العراق.

ويرو محمود الدرة بأن القوميين قاموا بتنظيم تظاهرات معادية لأنصار السلام يوم ٦ آذار وحدث نتيجة ذلك حرائق ودمرت عدد من السيارات،وأن العقيد عبد الوهاب

الشواف[٩٨]اتفق مع((مدير أمن الموصل على تطبيق خطة الأمـــــن فوراً،وإعداد قائمة بأسماء الأشخاص المقرر اعتقالهم..ومن ثم احتلال المراكز الرئيسة كافة في مدينة الموصل من أحد أفواج اللواءالذ يأتمر بإمرة الشواف))،وتم إطلاق سراح القوميين المعتقلين وشدد الخناق على الموالين لحكم عبد الكريم قاسم مـــن الضباط[٩٩].وهذه إشارة واضحة على وجود نفس مؤيد لحركة الشواف في الدوائر الأمنية لاسيّما قياداتها من جهة ووجود نفوذ للقوميين في الموصل في بعض دوائر الأمن والشرطة مـــن جهة أخرى،وهذا الأمر غير مستبعد في مدينة طفحت فيها المشاعر القومية أكثر مـــن غيرها،والتي بدت واضحةً في أعمال وممارسات عملية تجسدت في أحداث حركة الثامن من آذار سنة ١٩٥٩.

ومما يجدر ذكره،أنّ تقارير الدوائر الأمنية لوزارة الداخلية كشفت عن وجود دعم وتحريض من الحكومة السورية لاسيّما وزير داخليتها عبد الحميد السراج للعديد من شيو العشائر العراقية التي كان يلتقي مع شيوخها في سوريا،وتشير برقية معا ونية شرطة كمرك الموصل الموجهة إلى رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة العقيد فاضل عباس المهداو [١٠٠]إلى وصول أسلحة سورية وتوزيعها بوساطة سيارة سورية نو جيب على عشائر شمر السورية والعراقيـــة وقيام سيارات الحمل(اللور)السورية بحمل العشائر المتمردة إلى الموصل[١٠١]،للمشاركة في أحداث المدينة مطلع آذار١٩٥٩[١٠٢].

وقع ما تخوفت منه الدوائر الأمنية التي بدت ضعيفة ومشلولة القدرة أمام تفاقم الأوضا الداخلية في الموصل بعد حركة الشواف،واستمرت أعمال العنف وفقدان الأمن والفوضى ثلاثة أيام أخرى،وأرسلت وزارة الداخلية مدير شرطة جديد إلى الموصل هو إسماعيل عباو الذ وصل يوم ٩ آذار لكنه تمكن بعد مدة من الزمن بالسيطرة على الوضع بمساعدة قوات الجيش العراقي[١٠٣]،وكان للمقاومة الشعبية وبعض أبناء العشائر والطلبة دور سلبي إذ سقطت المدينة تحت سيطرة العناصر الانتهازية والخارجة على القانون وبدا النفوذ الشيوعي واضحا ًومورست أعمال القتل والانتقام والسحل في الشوار وأقيمت المحاكم في مديرية شرطة الموصل لإدانة المتعاونين والمتعاطفين مع الشواف،وراح ضحية ذلك العشرات من القتلى والجرحى[١٠٤].وهو أمر أساء كثيرا ًإلى ثورة ١٤تموز،كما أشر تقاعس وضعف الشـرطة ودوائر الأمن في الموصل،ويبدو أنها كانت عاجزة عن ضبط الأمن بعد انقسام الجيش نفسه بين مؤيد ومعارض لحركة الشواف مما أحرج حكومة بغداد(حكومة الثورة)وأجج مشاعر الكثير من الناس ضد عبد الكريم قاسم وسياسته.

عملت وزارة الداخلية لتحسين الدعاية للجمهورية العراقية فـــي خارج العراق فاقترحت في ١٦آذار١٩٥٩تقوية الدعاية العراقية في الكويت من خلال:-

أ.إنشاء مكتب عراقي لحماية مصالح الجالية العراقية هناك.

بـإنشاء ناد للعمال العراقيين وفتح مكتبات وتزويدها بالصحف العراقية.

ج.مفاتحة السلطات الكويتية - من خلال وزارة الخارجية- للسماح للعراقيين المقيمين هناك بالمتاجرة.

د.فتح مدرسة ابتدائية للعراقيين فقط على حساب الحكومة العراقية.

وحظيت هذه المقترحات بالترحاب مـــن رئاسة الوزراء التي أوعزت بتشكيل لجنـة مـن وزارة الخارجيـة ووزارات التربيـة والتعلـيم والعمـل والشـؤون الاجتماعيـة لتنفيذها[١٠٥].

بعد افتضاح أمر تورط قوات المقاومة الشعبية في أحداث الموصل- ما بعد حركة الشواف- عملت الشرطة بالتعاون مع الجيش بفرض سيطرة مشددة على قوات المقاومة

الشعبية،وقام العقيد عبد الباقي كاظم- نائب مدير شرطة بغداد- بإلقاء محاضرات على أعضاء المقاومة الشعبية حذرهم فيها من القيام بالأعمال الارتجالية،ومن الملزم عليهم التنسيق مع الشرطة ودوائر الأمن الأخرى والاستعانة بها دائماً..وأن لا يحاولوا أخذ دورها في موقع الحدث[١٠٦].

وأشار تقرير للسفارة البريطانية في بغداد صادر في ٢٧ آذار ١٩٥٩إلى وزارة الخارجية البريطانية إلى((جرى الترحيب باستعادة السيطرة من الشرطة وذلك لأن سيطرتهم قد تدنت منذ ١٤تموز إذ جرى تحديد حركة الشرطة داخل الثكنات وفي ٢٤آذار١٩٥٩صدر تصريح من مدير الشرطة العام ..بأنّ النظام مستتب الآن وأنّ سيطرة الشرطة حازمة على الحدود وفي المدن والمناطق الريفية..))[١٠٧].ويظهر من التقرير المذكور بأن الدوائر الأمنية لوزارة الداخلية أخذت تستعيد مكانتها الطبيعية التي تراجعت بداية الحكم الجمهور بسبب سيطرة الجيش ونفوذه على المؤسسة الأمنية لاسيّما دور مدير الخطط العسكرية طه الشيخ احمد الذ عهدت إليه مهمة الإشراف على دوائر الأمن وقيادات المنظمات الشعبية فضلا ًعن ارتباط لجان صيانة الجمهورية [١٠٨]به بصورة غير رسمية[١٠٩].

عالجت وزارة الداخلية الكثير من الأحداث الداخلية بموضوعية واعتدال كما حصل في حوادث الاضطرابات في مدن المْدينة والفاو في لواء البصرة في آيا ر سنة ١٩٥٩،بسبب المضايقات التي قام بها الإقطاعيين ضد معلمي المدارس الذين كانوا متحمسين جدا ًفي نشر الأفكار الديمقراطية وقانون الإصلاح الزراعي،مما جعل الوزارة تعتقل(١١)شيخ عشيرة من لواء البصرة وتجريد الكثير من الإقطاعيين من السلاح وإبعاد(عامر اسحق) مدير شرطة البصرة وإبداله بآخر هو(حمد صالح المهد)[١١٠].وبذلك نفذت الوزارة إجراءاتها لفرض النظام وسيادة سلطة القانون حتى إذا كان المخالفون من كبار الشيو والإقطاعيين وهذا قليلا ًما كان يحدث في العهد الملكي.

كما وجه وزير الداخلية في الأول من حزيران ١٩٥٩في بيان له جميع المعنيين بعدم التصرف الكيفي مع الأجانب المقيمين في العراق وأن مديرية الإقامة هي الجهة الوحيدة التي لها الحق في منع الأجانب من مغادرة العراق .ومنذ شهر حزيران ١٩٥٩((أفل نجم مديرية التخطيط العسكر وعاد نشاط مديرية الأمن العامة يتألق بمديرها العقيد عبد المجيد جليل[١١١]القاسمي المخلص حتى العظم وحتى لاقى وجه ربه وهو يهتف باسم قاسم))على حد تعبير خليل إبراهيم الزوبعي[١١٢].

وهكذا أخذت وزارة الداخلية تستعيد وضعها الطبيعي الذ فقدته بداية الثورة بسبب تسلط الجيش وقبضته على المؤسسات الأمنية وتحجيم دور الجيش في موضوعة الأمن العام الداخلي،وتعاظم دور مديرية الأمن العامة ومديرية الشرطة العامة كمؤسسات أمنية عريقة ومتخصصة في الشأن الأمني الداخلي لاسيّما حفظ النظام السياسي والعمل وفق اتجاهاته وميوله ونظرته للحياة السياسية القائمة.

بعد ٢تموز١٩٥٩،توجب على وزارة الداخلية تنفيذ قانون الاجتماعات والتظاهرات رقم (١١٥)لسنة ١٩٥٩الذ منح للسلطات الإدارية والأمنية للوزارة صلاحيات واسعة،فقد أوجب القانون المذكور على الجهات الحزبية والنقابية وغيرها المجازة قانونا ًأن تخبر السلطات الإدارية المختصة قبل عقد الاجتما أو التظاهرة ب(٤٨)ساعة،وخولت المادة الخامسة-أ-السلطات الإدارية رفض الطلب إذا تبين لها أن الاجتما أو التظاهرة يعرضا الأمن والسلامة العامة للخطر أو كانا معاديين للنظام الجمهور ،ويحق للسلطة الإدارية

تفريق الاجتما أو التظاهرة في حالة ابتعادها عن هدفها وانقلابها إلى حالة فوضى وارتكبت فيها أعمال إجرامية تخل بالأمن والنظام العام،ولها الحق في اتخاذ الوسائل كافة وفقا للقوانين لتفرقة التظاهرة أو الاجتما [١١٣].وبموجب هذا القانون تم إلغاء مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم(٢٥)لسنة ١٩٥٤[١١٤].

رابعاً:اضطراب الأمن في كركوك(تموز ١٩٥٩)وموقف وزارة الداخلية منه

لم يمض سوى يوم واحد على التشكيلة الوزارية الجديدة التي ألفها عبد الكريم قاسم يوم ١٣تموز١٩٥٩والتي أبقت وزير الداخلية(احمد محمد يحيى)في منصبه حتى وقعت أحداث دامية في كركوك في احتفالات الذكرى الأولى للثورة مساء يوم ١٤تموز١٩٥٩راح ضحيتها العشرات،واستغلتها الدوائر الأمنية- الأمن والشرطة- لشن حملة واسعة النطاق ضد الشيوعيين بعد إصدار الأوامر لها من رئيس الوزراء نفسه،اذ حاول تقليم أظافر الشيوعيين والمنظمات الشعبية التي يسيطرون عليها،وتطهير المراكز العليا في الدولة منهم وتعرض بعض أعضاء هذه المنظمات(الشعبية)للملاحقة والسجن والاعتقال من دوائر الشرطة والأمن[١١٥].

أدركت وزارة الداخلية خطورة الأوضا في كركوك ونبهت في تقاريرها الأمنية إلى ترد الأوضا في المدينة وتشنج العلاقة بين الأكراد والتركمان،وشخصت هذه التقارير أسباب الاضطراب بأنه نتيجة الإشاعات التي تثير الكراهية والتفرقة بين أبناء اللواء،وأن الجهات التي تقف ورائها هي القنصلية البريطانية ومركز الاستعلامات الأمريكي فضلاً عن الشيوعيين،واقترح أحد التقارير الأمنية تعيين وكلاء للأمن في أمثال هذه الأماكن[١١٦].ويبدو أنَّ السياسة الاستعمارية بتفرقة الشعب الواحد إلى قوميات وطوائف ومكونات شتى وتغذية المتطرفين من كل الجهات ودفعهم من حيث يشعرون أو لا يشعرون لإثارة القلاقل والاضطرابات كانت حاضرة في كركوك،والباحث يؤيد وجهات نظر وزارة الداخلية بخصوص وجود أيدا خارجية فضلاً عن الأيادا الداخلية وقفت وراء أحداث كركوك المذكورة.

وذهبت الأجهزة الأمنية إلى ابعد من ذلك عندما أشارت تقارير مديرية أمن كركوك ومديرية الشرطة العامة إلى وجود دور سلبي من بعض دول الجوار ساهم في أحداث كركوك، كأعضاء من حزب تودة الإيراني(الحزب الشيوعي الإيراني)ومنهم سيف الله كريم وتوفيق مصطفى،كذلك كان الدور التركي في تحريض التركمان على حكومة عبد الكريم قاسم فكانت الصحف التركية مثل(حريت)و(دنيا)تصل إلى كركوك وتحرض التركمان للمطالبة بحقوقهم القومية بحسب ما كانت تسميه تلك الصحف[١١٧].وهذا يدل على التدخل الإقليمي بالشأن الداخلي العراقي منذ عدة عقود وحتى يومنا هذا...وما أشبه اليوم بالبارحة؟!.

وعلى الرغم من توجيه أصابع الاتهام إلى عناصر المقاومة الشعبية في المشاركة في هذه الأحداث،لكن حنا بطاطو يرى بأن تلك الأحداث لم تكن مدبرة من زعمائهم،وعزى تلك الأحداث جزئياً إلى طبيعة تلك الحقبة الزمنية،من أفعال القسوة المفرطة التي كانت شائعة في لحظات عدم الاستقرار الاجتماعي،ويضع اللوم على عاتق بعض((الأكراد المتزمتين))و الميول المختلفة،وما يؤكد ذلك أن كل القتلى الذين أفيد عن مقتلهم رسمياً وعددهم(٣١)باستثناء(٣)منهم،وكل الجرحى أل(٣٠)باستثناء(٦)منهم كانوا من التركمان،وأن كل أل(٢٨)المدانين بأعمال القتل والتخريب باستثناء(٤)منهم كانوا أكرادا [١١٨].كما أن العديد من الحالات كانت بسبب دوافع الاعتداء الشخصي وربما الحسد

الشخصي،فضلا ً عن تحقيق أهداف(كردية)تحت غطاء الشيوعية،ويبقى القول الذ لا لبس فيه هو أن للشيوعيين دور واضح في انفجار الأحداث[١١٩].وهذا ما أكدته التقارير الأمنية لاسيّما الصادرة من مديرية شرطة لواء كركوك ومديرية أمن اللواء نفسه،والتي فصلت المعلومات بشأن هذه الأحداث وشخصت المقصرين فيها بدقة[١٢٠].

وسعيا ً من وزارة الداخلية لمعالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية لحوادث كركوك وافقت على تشكيل لجنة لإغاثة المنكوبين في الأول من آب ١٩٥٩لجمع مبلغ مئة ألف دينار لتوزيعها على المتضررين في الأحداث الأخيرة،كما تسلمت وزارة الداخلية صكا ً بمبلغ خمسة آلاف دينار من إعفاءات شؤون الإقامة لمتضرر حوادث كركوك لتوزيعها من قبلها مباشرة بين المتضررين في المدينة[١٢١].

ضيقت أجهزة وزارة الداخلية الأمنية الخناق على الشيوعيين لاسيّ ما بعد التصريحات التي أطلقها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وتفسير الصحافة لما عناه(بالفوضويين)هم الشيوعيون،فاستندت الأجهزة الأمنية على هذه التصريحات لشن حملة عنيفة ضد الشيوعيين وراحت تطاردهم وتزجهم في السجون[١٢٢].

كما قدم رجال الشرطة والأمن - المعروفين بمواقفهم الصارمة تجاه كل معارض للحكم- شهاداتهم ضد أ شخص يُشك بانتمائه للحزب الشيوعي أمام المحكمة العرفية،وقد استغلت الدوائر الأمنية آنذاك نقطتان لإرسال الشيوعيين إلى المحكمة العرفية وإصدارالأحكام بالسجن عليهم وشا استعمالها في حالة عدم وجود تهمة محددة،الأولى الادعاء بأن أحدهم مزق نسخة من القرآن الكريم والثانية الادعاء بأن أحدهم مزق صورة الزعيم عبد الكريم قاسم وتفوه بعبارات تمس كرامته الشخصية.وأيد مدير الأمن العام(عبد المجيد جليل)- وهو من الموالين لعبد الكريم قاسم- حملة رئيس الوزراء بتطهير وسائل الإعلام من الشيوعيين لاسيّما دار الإذاعة والتلفزيون[١٢٣].

ويذكر بهاء الدين نور - أحد قياديي الحزب الشيوعي العراقي- بأن السلطات الحكومية كانت منحازة - بعد هذه المدة- إلى القوميين والبعثيين لاسيّما وأن عناصر كثيرة من أجهزة الحكم الموروثة من العهد الملكي والمتربية بروح العداء للشيوعية فدعمت ((نشاطهم في الإرهاب والاغتيالات))واتخذت السلطة الحاكمة من((أجهزة الشرطة أداة حماية وتشجيع للمعتد وملاحقة للمعتدى عليه.وقد حدث عشرات المرات أن اعتقل المعتدى عليهم أو المعرضون للاعتداءات فيما كان يترك الجناة والمعتدون دون أ ملاحقة))[١٢٤].وفي الواقع أن هذا الرأ كان قريبا ً من الصحة لاسيّما بعد ازدياد مخاوف عبد الكريم قاسم من انتشار نفوذ الحزب الشيوعي في العراقوسيطرته على الشار وضلوعه بأحداث ما بعد حركة الشواف ثم أحداث كركوك في تموز ١٩٥٩،مما جعله يعيد النظر في موقفه من القوميين والحد من نشاط الشيوعيين.

تشددت وزارة الداخلية تجاه الصحف الموالية للشيوعيين مثل جريدة البلاد،ففي بداية الأمر كانت مديرية الأمن العامة تقوم بتوجيه أصحاب هذه الصحف بتجنب الغلو في طروحاتها وعدم الإساءة إلى الاتجاهات والآراء الأخرى المناقضة لاتجاهات الحزب أو التيار المعبرة عنها،وبعد فشل التحذيرات وعدم تلبية نصائح الدوائر الأمنية من مسئولي الصحف فأن الدوائر الأمنية تعمد إلى أ أسلوب يوقف عمل تلك الجريدة،ومن أمثلة ذلك ما قامت به مديرية الأمن العامة بدس بعض الأسلحة كالسكاكين وأنوا مختلفة من الطبر في مكتب الجريدة،واتهمت أصحابها بأنهم يخططون للقيام بأعمال تخريبية مما اضطر

الجريدة للإذعان إلى التوجهات الأمنية بعد أن أغلقت لمدة مناسبة،ثم سمح لها بالصدور ولكن وفق نهج يرضي السلطات الحكومية،وأطلق سراح أصحابها من التوقيف[١٢٥].

كما أنَّ الدوائر الأمنية وبالتعاون مع الجيش قلصت دور المقاومة الشعبية ولجان الدفاع عن الجمهورية والاتحادات والنقابات التي معظمها كانت تحت سيطرة الشيوعيين،فمنعت القوات الشعبية من ارتداء الملابس التي تشير إليها وأغلقت لجان الدفاع عن الجمهورية وفرو اتحاد الشبيبة الديمقراطي والاتحاد العام لنقابات العمال بدعوى عدم حصولها على أجازات رسمية لممارسة أعمالها ونشاطاتها[١٢٦].

ومما يسجل على عمل دوائر الأمن والشرطة،لم يكن بالمستوى المطلوب ولاسيّما من انتشار ظاهرة الاغتيالات في مدينة الموصل بعد حوادث كركوك في ١٤تموز١٩٥٩،وأغلب الذين تعرضوا للقتل هم من العناصر الديمقراطية أو اليسارية أو الذين كان لهم دور في المحاكمات الشعبية لتصفية المؤيدين لحركة الشواف الذين كان غالبيتهم من القوميين والإسلاميين،ويذكر محمد حديد بأن عدد الذين قتلوا نحو(٤٠٠)شخص وما يعنينا هنا هو موقف دوائر الشرطة والأمن من تلك الأحداثالذ كان((متفرج من هذه الجرائم بسبب أما عاجزا ًفي كفاءته لتعقب وكشف المنفذين أو أنَّ أفرادا ًمن ذلك الجهاز نفسه كانوا يقومون بتلك الجرائم لقاء مكافآت مادية من الممولين المعادين للنظام الجمهور ..))[١٢٧].

ويشير محمد حديد أيضاإلى أن أحد منفذ عملية الاغتيالات هو من العناصر المنتمية لحزب البعث آنذاك(طهالجزراو)كان إذ ذاك يعمل في فر مصرف الرافدين في الموصل والذ أصبح فيما بعد قياديا ًفي حزب البعث[١٢٨].ومعنى هذا أن البعثيين والقوميين والإسلاميين هم من نفذ حملة الاغتيالات ضد مناوئيهم في الانتماءات والفكر.

وبدأت المؤسسة الأمنية لوزارة الداخلية تستعيد دورها الطبيعي الذ حجمه عبد الكريم قاسم بداية حكمه ربما لعدم ثقته الكاملة بقدرة هذه المؤسسة على ضبط الأوضا الداخلية وتحقيق الاستقرار الداخليلكنه بدأ يغير رأيه لاسيّما بعد أحداث الموصل وتزعز ثقته بالمؤسسة العسكرية وبخاصة جهاز الاستخبارات مما جعل وزير خارجية العراق هاشم جواد[١٢٩]في ٢٦ آب١٩٥٩في حوار مع السفير البريطاني في بغداد بأن يقول:((من الأمور المهمة بشكل خاص أنّ الشرطة بدلا ًمن الجيش هي التي ينبغي أن تكون مسئولة بشكل أساس عن الأمن الداخلي وذلك لأن الشرطة قد استعادت مرة أخرى الصلاحيات الخاصة بها))[١٣٠].

لم تكن إجراءات وسلوكيات أجهزة الشرطة والأمن بالسلبية دائما ًوإنما هناك تعاملات إيجابية وذات طابع إنساني وأخلاقي مع المحجوزين والموقوفين،ويذكر المحامي جاسم مخلص بأنه عندما ألقت شرطة أمن بغداد القبض عليه يوم ٣٠ آب١٩٥٩بسبب مراجعاته للسجن السياسي ولقاءه بعض المتهمين هناك،يقول واصفا ًمعاملة المشرفين على السجن بالقول: ((قضيت تلك الليلة في مقر شرطة استخبارات مديرية شرطة بغداد وقد لاقيت منهم كل لطف وحسن معاملة واحترام من أصغر شرطي فيهم إلى مفوضيهم،إلى المعاون،وكانوا مهتمين جد الاهتمام براحتي إلى درجة بان مفوضيهم تركوا لي غرفتهما الصغيرة ..فأذكر هذا لهم وكلي امتنان،واذكر إحسانهم هذا بكل خير،هذا فضلا ًعن أنهم سمحوا لجميع الزائرين بمقابلتي وبدون مضايقتهم بالجلوس معنا..))[١٣١].وبدون أدنى شك أنَّ هذا السبيل يولد انطباعا ًحسنا ًعن مسلك وزارة الداخلية ويعمل على رفع القيود والحواجز النفسية مع المجتمع العراقي آنذاك.

وتنبهت وزارة الداخلية عن التبعات التي قد تنتج عن إعدام ناظم الطبقجلي[١٣٢] ورفعت الحاج سر [١٣٣] وزملائهم بعد إدانتهم من المحكمة العسكرية العليا بالاشتراك في حركة الشواف في آذار ١٩٥٩،فقد تعاملت الشرطة بحكمة مع التظاهرات التي قامت احتجاجا ً على تنفيذ حكم الإعدام بالمذكورين لاسيّما التي شهدتها بغداد صباح يوم ٢٠ أيلول١٩٥٩وبعد أن وجدت الشرطة نفسها عاجزة عن تفريق التظاهرات لاسيّما بعد اتساعها وتطورها طلبت تدخل الجيش الذ استخدم المدرعات في الشوار المؤدية إلى باب المعظم حيث اتجاه تظاهرة الأعظمية،ومرت هذه الأحداث دون وقو خسائر بشرية بين القوات الأمنية والمتظاهرين[١٣٤].

خامسا ً:إجراءات وزارة الداخلية من محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩:

أصبح من مهام وزارة الداخلية لاسيّما دوائر الشرطة والأمن والإدارات المحلية في الألوية(المحافظات)بعد حادثة محاولة اغتيال رئيس الوزراء في ٧ تشرين الأول١٩٥٩منع قيام أية تظاهرة أو اجتما في مختلف مناطق العراق،وذلك بعد أن أصدرالحاكم العسكر العام(احمد صالح للعبد)البيان رقم(١٢٠)وقرر فيه قيام الجهات الأمنية بما فيها الجيش منع التجوال والتظاهرات والتجمعات التي قد تخل بالأمن وجعله أ منع التجوال- من الساعة الخامسة مساءً وحتى الخامسة صباحا ً[١٣٥]،وفي ١١تشرين الأول قلص منع التجوال وجعله من الساعة العاشرة مساءً إلى الساعة الخامسة صباحا ً[١٣٦].

واشتركت وزارة الداخلية في تأليف هيئة التنسيق الملحقة بهيئة التحقيق في حادثة الاعتداء على رئيس الوزراء،من خلال إشراك ممثل عن مديرية الشرطة العامة وممثل عن مديرية الأمن العامة وعدد كافٍ من أفراد الشرطة والأمن ليقوموا بما يلزم بالتحريات الفورية وجمع المعلومات،والعمل تحت إشراف رئيس الهيئةالزعيم سعد القرة غولي[١٣٧].

وتمكنت الشرطة من معرفة الجهات التي تقف وراء الحادثة بعد أن أطلق البعض الاتهامات للشيوعيين بادىء الأمر،فمن خلال الجثة التي وجدت بمكان الحادث لأحد منفذ العملية وهو عبد الوهابالغرير اهتدت الشرطة إلى أن المنفذ للعملية هو حزب البعث العربي الاشتراكي،وألقت الشرطة القبض على(شاكر إبراهيم حليوة)أحد البعثيين الذ كان من المزمع الاشتراك بالعملية- فأعترف على المنفذين وتمكنت سلطات الأمن بعد حملة واسعة النطاق على تنظيمات حزب البعث من ضبط سجلات ووثائق مهمة للحزب مما مهد الطريق لقيام الشرطة باعتقالات واسعة شملت معظم أعضاء القيادة البعثية[١٣٨].

وفي النهاية تمكنت دوائر الأمن العامة بالتعاون مع مديرية الاستخبارات العسكرية والحاكم العسكر العام بالسيطرة على الأوضا الداخلية والحيلولة دون توسع مجال الاتهامات بعد اتضاح الجهة المخططة والمنفذة للعمليةعلى الرغم من شيو أخبار عن ضلو المخابرات المركزية الأمريكية وكذلك المخابرات البريطانية في محاولة الاغتيال[١٣٩]. لكن الباحثان لم يجدا وثائق تؤيد اشتراك جهات استخباراتية خارجية في محاولة الاغتيال تلك خلال مدة بحثه،وعلى الأرجح أنها كانت مجرد شكوك أثيرت في حينها على اعتبار أن كل حدث داخلي لابُدّ من وجود جهات خارجية مستفيدة منه وتقدم له الدعم ولو بصورة خفية.

سادسا ً:من نشاطات وأعمال وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٦٠

في اليوم الأول من كانون الثاني سنة ١٩٦٠صدر قانون الجمعيات رقم(١)لسنة ١٩٦٠لتنظيم عمل وزارة الداخلية وتحديد صلاحياتها بمنح إجازة ممارسة الأحزاب لنشاطها العلني،ومتابعة مناهج ونشاطات تلك الأحزاب ومدى انسجامها مع القانون الجديد.وأوجب القانون على وزير الداخلية إجازة الجمعية بعد مضي ثلاثين يوما ًمن تاريخ تقديم مؤسسيها إخبارا ًموقعا ً من قبلهم إلى وزير الداخلية الذ خوله القانون أجراء التعديلات أو الإضافات القانونية على نظام الجمعية إذا كان مخالفا ًلأحكام القانون خلال المدة المذكورة[١٤٠]،وأوجبت المادة الثانية عشرة على المؤسسين إخبار متصرف اللواء في حالة تأسيس فرو للجمعية أو الحزب في اللواء وبأسماء المؤسسين ولا يُعدّ الفر مؤسسا ًإلا بعد موافقة المتصرف(المحافظ)[١٤١].

وخوّل القانون وزير الداخلية في مجال الرقابة على الجمعيات((وزير الداخلية أن ينبه أو يُنذر الجمعية عن المخالفات القانونية التي تقوم بها وله بموجب ذلك حق الإشراف العام والرقابة على الجمعيات))،ومنح القانون وزير الداخلية إعطاء الإذن للجمعية في الانتساب أو الاشتراك مع أ مؤسسة مقرها خارج العراق وأن تحصل على مبالغ من أ نو من خارج الجمهورية إلا بموافقة وزير الداخلية[١٤٢].

وأجاز القانون لوزير الداخلية أن يأمر بقرار معلل بأن تمتنع الجمعية عن ممارسة أعمالها وأن تقفل الأماكن التي يجتمع فيها أعضاؤها إذا ما ارتكبت مخالفة لهذا القانون على أن لا تزيد مدة الامتنا عن ثلاثين يوما ً،ويكون هذا القرار خاضعا ًللطعن أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز التي عليها أن تبت في ذلك خلال خمسة عشر يوما ً[١٤٣].

وخوّل القانون أيضا ًوزير الداخلية((حل الجمعية بقرار من المحكمة المختصة بناءً على طلب يقدم من وزير الداخلية أو من يخوله))وذلك في حالة عدم مباشرة الجمعية أعمالها بعد مضي سنة على التأسيس أو إذا خالفت فعالياتها الأغراض المذكورة في المادة الرابعة من القانون [١٤٤]،أو إذا عجزت عن الوفاء بتعهداتها أو إذا خزنت الأسلحة في مركزها أو مركز أحد فروعها[١٤٥].

وأوجب القانون على الجمعية أن تقدم لوزير الداخلية في شهر حزيران من كل سنة بيانا ً عن السنة المالية المنصرمة يتضمن حالة الجمعية المالية وعدد أعضائها الجدد وأسمائهم وجنسياتهم ومهنهم وأعمارهم وعدد أسماء الذين فقدوا العضوية ومجمو عدد الأعضاء للجمعية في اليوم الأخير من السنة المالية[١٤٦].

وسمح القانون لمؤسسي الجمعية أو الحزب الاعتراض على قرارات وزير الداخلية أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز في خلال ثلاثين يوما ًمن تاريخ تبليغهم بهذه القرارات[١٤٧].

وجاء في الأسباب الموجبة لصدور القانون((كان قانون الجمعيات رقم٦٣ لسنة ١٩٥٥مبنيا ًعلى أساس منح السلطة التنفيذية(وزارة الداخلية ومجلس الوزراء)سلطات مطلقة في إجازة الأحزاب ورقابتها وحلها فضلا ًعن حرمانه لفئات عديدة من المواطنين العراقيين من حقهم في الانتماء إلى الأحزاب دون سبب مقنع إلى غير ذلك من الأحكام المنافية لمبادىء التنظيم السياسي المتعارف عليها في البلاد الديمقراطية.ولما كانت مدة الانتقال التي أعقبت الثورة أصبحت على وشك الانتهاء إذ سبق للزعيم أن حدد يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠(عيد الجيش)للبدء بتشكيل أحزاب وجمعيات جديدة تأخذ مكانها في خدمة جمهوريتنا الخالدة ولضمان ممارسة هذه الجمعيات لنشاطها في جو من الديمقراطية وعلى

أسس الحرية التي نادت بها ثورة الرابع عشر من تموز لذلك فقد شر قانون جديد ينظم أحكام الجمعيات ويكفل حماية النشاط الاجتماعي والسياسي الذ تقوم به..))[١٤٨].

ويبدو لنا مما تقدم أنَّ القانون الجديد سعى إلى تقليص سلطة وزارة الداخلية من خلال إناطته السلطة النهائية في إجازة الأحزاب ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة لمحكمة التمييز وهذا الأمر سيكون مروده إيجابياً لو طبق بشكل حقيقي لأنه سيضمن استقلال النشاط الحزبي وضمان سيادة العدل،لكن الواقع أثبت خلاف ذلك فكانت السلطة الحقيقية بيد وزارة الداخلية ورئيس الوزراء،ومنحت السلطات الإدارية لوزارة الداخلية صلاحيات واسعة جعلها تتعامل بشكل كيفي مع طلبات تأسيس الأحزاب والجمعيات المقدمة إليها،كما أثبت الواقع أنّ السلطة الحقيقية لإجازة الأحزاب كانت بيد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذ طالما ذكر بأنه لا يُحبذ الأحزاب وأنَّ العراقيين جميعاً في حزب واحد هو حزب الله وأنه فوق الميول والاتجاهات.

تقدمت أربعة أحزاب سياسية[١٤٩]بطلبات تأسيس أحزاب علنية في يوم ٩ كانون الثاني ١٩٦٠وهذه الأحزاب هي الحزب الوطني الديمقراطي[١٥٠]والحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق(البارتي)[١٥١]وحزبان شيوعيان ترأس أحدها زكي خير سعيد[١٥٢]وترأس الآخر داود الصائغ[١٥٣].

وفيما يخص الحزب الوطني الديمقراطي فقد أجازته وزارة الداخلية في ٩ شباط ١٩٦٠وجاء في منهاجه فيما يخص دوائر الشرطة((يعمل الحزب على أن تكون الشرطة على مستوى عالٍ من الكفاءة والتدريب يمكنها من أداء واجباتها في حفظ النظام وأمن البلاد،ويعمل على توفير وسائل التثقيف لجميع ضباطها ومراتبها والعناية بصحتهم وغذائهم وسكنهم))[١٥٤]ويظهر من منهاج هذا الحزب أنه الوحيد الذ أولى اهتمامهُ في منهاجهِ بالمؤسسة الأمنية وضرورة الاهتمام بها وتطويرها بينما أغفلت مناهج الأحزاب الأخرى موضوعة العناية بالمؤسسة الأمنية وتطورها.

كان أمرٌ متوقعاً أن توافق وزارة الداخلية على منهاج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي ذلك لأن الحزب وأقطابه وقفوا موقفاً((ايجابياً في التمسك بخط الثورة الوطني..))كما أشار إلى ذلك تقرير أمني خاص لمديرية الأمن العامة قبل صدور قانون الجمعيات سابق الذكر،بل أنَّ بعض التقارير الأمنية عدّت وجود الحزب الوطني الديمقراطي ((ضرورة وطنية ملحة))وأن على الشعب أن يؤيده لأنه يمثل((الطريق الوسط بين المتطرفين))[١٥٥]،على حد تعبير ذلك التقرير.

بينما عارضت وزارة الداخلية منهاج الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق،في الكثير من فقراته،فاقترح وزير الداخلية(احمد محمد يحيى)وبتوجيه من عبد الكريم قاسم - رئيس الوزراء- إجراء العديد من التغييرات على منهاج الحزب بدءاً من اسم الحزب الذ أصبح باسم (الحزب الديمقراطي الكردستاني)وحلت كلمة الأكراد أو القومية الكردية محل(الشعب الكرد) وحذفت المادة المتعلقة بحق الأكراد في الحكم الذاتي.وتم إجازة الحزب من وزارة الداخلية في ٩ شباط ١٩٦٠بعد تعديل فقرات منهاج الحزب[١٥٦].

وفيما يخص الحزب الشيوعي بجناحيه،فقد ردّت وزارة الداخلية على طلب جماعة زكي خير سعيد[١٥٧]بعد أن زودتها مديرية الأمن العامة بتقرير مفصل أملت فيه ملاحظاتها على هذه الجماعة،ومن أهم هذه الملاحظات هي عدم تقديم الجماعة معظم أسماء أقطاب الحزب الشيوعي،وأنهم قد أيدوا أعمال العنف والإرهاب التي وقعت في أنحاء العراق في صيف سنة ١٩٥٩وتحريضهم للفلاحين لمخالفة القوانين والأنظمة،ولم تذعن هذه الجماعة

لتوجيهات رئيس الوزراء بشأن تجميد نشاط الأحزاب بل العكس فأنهم((أخذوا يشككون في أعمال الحكومة الوطنية وينشرون المقالات المدسوسة لاسيّما في جريدتي اتحاد الشعب وصوت الأحرار)).بل ذهب التقرير الأمني إلى اتهام هذه الجماعة بأنها كانت((السبب في تفرقة صفوف الشعب وإيجاد التكتلات بين أبنائه بعد أن أخذت تنشر الأكاذيب والتهم الباطلة ضد المسئولين والموظفين..،كما أنها وصمت كل من لا يسير في ركابها ويذعن لإرادتها بالخائن والمتآمر..)).وذكر التقرير أيضاً بأن هذه الجماعة تسترت وأخفت بعض الأشخاص الذين صدرت أوامر إلقاء قبض بحقهم أو إبعادهم من العراق،وأن الحزب الشيوعي وأعماله تتعارض مع النظام الجمهور الديمقراطي لأنهم يسعون لنشر مبادئهم للاستحواذ على السلطة بالقوة وفرض النظام الشيوعي على العراق ويعدون القوميات خطراً يجب مقاومته والقضاء عليه،كما أن الشيوعية تتعارض مع الدين الإسلامي ومذاهبه وعدّها خرافات رجعية..،فضلاً عن اعتماد الحزب الشيوعي على أسماء مستعارة سرية ورمزية للأعضاء والمؤيدين له[١٥٨]وهذا متعارض مع الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من القانون[١٥٩].

كما طلبت متصرفية لواء بغداد من وزارة الداخلية بعدم تلبية طلب تأسيس الحزب المذكور،وبررت ذلك بأن من واجبات المتصرف هي المسؤولية عن الأمن واستتباب السكينة وهو يُعدّ المسئول الأول عن الأمن بحسب قانون إدارة الألوية لسنة١٩٤٥- النافذ المفعول- وأن إجازة هذا الحزب معناه عدم ملاحظة متطلبات الأمن[١٦٠].واقترحت شعبة الجمعيات في وزارة الداخلية على الوزير في ٢١شباط ١٩٦٠برفض طلب هذه الجماعة ومنعهم من ممارسة نشاطهم الحزبي الذ مازالوا يمارسونه خلافاً لأحكام القانون،وبذلك جمعت وزارة الداخلية المبررات الكثيرة لرفض طلب التأسيس،فأجابت الطالبين يوم ٢٢ شباط ١٩٦٠بذلك[١٦١].

ويبدو أنّ وزارة الداخلية كانت تقرأ نبض الشار العراقي لاسيّما بعد الكثير من الاستفزازات التي قام بها الشيوعيون وتجاوزهم على فئات واسعة من الشعب العراقي حتى أن المرجعيات الدينية في النجف الأشر ف وباقي المدن المقدسة قد سحبت البساط من تحت أقدام الشيوعيين إذ حرمت الانتماء للحزب الشيوعي وتقديم الدعم له معتبرةً ذلك من أكبر الآثام لاسيّما فتوى المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم[١٦٢]يوم ٢٢ شباط ١٩٦٠- في اليوم نفسه الذ رفضت وزارة الداخلية الطلب- والتي نصها:((بسم الله الرحمن الرحيم،و لله الحمد،لا يجوز الانتماء إلى الحزب الشيوعي فأن ذلك كفر وإلحاد أو نزو للكفر والإلحاد أعاذكم الله جميع المسلمين عن ذلك وزادكم إيماناً وتسليماً،والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته))[١٦٣].

هذا الأمر،دون أدنى شك،أفقد الحزب الشيوعي الكثير من أنصاره وتحولوا إلى القوى القومية،ونشطت الأجهزة الأمنية بحركة ملاحقة أعضائه ومؤيديه وتعرض عدد منهم للاغتيال من دون أن تتخذ الدوائر الأمنية إجراءات مناسبة لحمايتهم[١٦٤].واعتقلت الشرطة المئات منهم ومنعت جريدة (اتحاد الشعب)من الوصول إلى أنحاء مختلفة من العراق وتم تعطيلها لمدة عشرة أشهر بدءاً من الأول من أيلول سنة ١٩٦٠[١٦٥].وبذلك كانت فتاوى كبار علماء الدين بمثابة سلاحاً بيد الدوائر الأمنية والحكومة للحد من نشاط الحزب الشيوعي فضلاً عن فقدان الحزب للكثير من قاعدته الجماهيرية وتحولها نحو القوميين والإسلاميين.

وفيما يخص جماعة داود الصائغ فقد أجيزت في ٩شباط ١٩٦٠[١٦٦]وأصدرت جريدة باسم (المبدأ)أصبحت لسان حال الحزب الشيوعي- منذ ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩- وقد أوضح تقرير أمني لوزارة الداخلية بأن منح الإجازة لجماعة داود الصائغ وعرقلة إجازة جماعة زكي خير جاء بتوجيه من عبد الكريم قاسم إلى وزارة الداخلية لأن الصائغ كان أطو للزعيم والحكومةقدمت وزارة الداخلية الدعم الماد فقد دفع مدير الأمن العامة عبد المجيد جليل مبلغ (١٧٠٠)دينار كمنحة للاشتراك في جريدة (المبدأ)،يزاد على ذلك أنه كان يدفع(١٥٠) دينار أسبوعيا ًإلى داود الصائغ بحجة الاشتراك بجريدة (المبدأ)[١٦٧].

لم تقتصر إجراءات دوائر الشرطة والأمن على العناصر الشيوعية بل شملت المنظمات والاتحادات التي تعدّ من مرتكزات الحزب الشيوعي فعملت على((تدمير المنظمات نفسها وليس قياداتها الشيوعية فحسب))وحتى نهاية تموز١٩٦٠ أصبح هناك أكثر من(٢٢٦)من كوادر الحزب الشيوعي في السجون،وغُلقت اتحاد الشبيبة الديمقراطي واتحاد أنصار السلام والنقابات العمالية الشيوعيةرافق ذلك اعتقالات واسعة لقياد ّ هذه النقابات والاتحادات[١٦٨].

ومما لاشك فيه،أنَّ تراجع الشيوعيين بعد ضربات الدوائر الأمنية شجع بعض عناصر اليمين ومنهم الحزب الإسلامي العراقي على إيجاد مناطق متشددة من الشيوعيين وأفكارهم لاسيّما في مدن الموصل وكركوك والرماد والاعظمية وبعض أحياء بغداد الكر ،وكان موقف الشرطة هو غض النظر((أما خوفا ً أو تعاطفا ًأو تنفيذا ًللأوامر))على حد قول حنا بطاطو[١٦٩].

أما الحركة الإسلامية في العراق والتي بدأت نشاطاتها تظهر على الساحة السياسية أواخر عقد الخمسينيات من القرن العشرين،لم تكن تحظى بالدعم من الحكومة ودوائرها الأمنية ، ولم يتقدم بطلب تأسيس حزب سياسي عدا جماعة الإخوان المسلمين التي قدمت طلب إجازة حزب باسم(الحزب الإسلامي العراقي)في الثاني من شباط ١٩٦٠[١٧٠]،وحزب التحرير الذ قدم طلبه في الأول من شباط ١٩٦٠إلى وزارة الداخلية لإجازة عمله[١٧١].

حاولت وزارة الداخلية المماطلة في إجابة الحزبين المذكورين ورفض طلبيهما وعدم السماح لهما بممارسة العمل السياسي العلني،لذلك اعترضت الوزارة على منهاج(الحزب الإسلامي العراقي)وطلبت منه إجراء بعض التعديلات عليه،وعلى الرغم من إجراء الحزب للتعديلات التي طلبتها وزارة الداخلية إلا أن الأخيرة رفضت طلب التأسيس في نهاية شهر آذار معللة ذلك بأن الحزب المنو تأسيسهمخالف للنظام الجمهور الديمقراطي ولعدم اتفاقه مع ((روح العصر))،كما أكد وزير الداخلية في رفضه الطلب بأنه علم بوجود علاقة بين المؤسسين وعناصر أجنبية ذات نزعة لا يقرها القانون(جماعة الإخوان المسلمين في مصر)[١٧٢].لكن محكمة التمييز نقضت قرار وزير الداخلية أواخر شهر نيسان ١٩٦٠وعدّت بأن منهاج الحزب ينسجم مع الدستور المؤقت[١٧٣]الذ صرح بأن دين الدولة الرسمي هو الإسلام[١٧٤]ويبدو على حد قول حسن العلو بأن ذكر اسم المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم بأنه راعيا ً ومؤيدا ًللحزب الإسلامي قد شجع وزارة الداخلية لإجازته[١٧٥]،وهذا ما أكدته الباحثة وسن سعيد عبود مشيرةً إلى سعي قادة الحزب الإسلامي للحصول على تأييد ودعم السيد الحكيم،لذلك اجتمعوا معه بالنجف الأشرف فبارك لهم هذا العمل وشجعهم وساندهم[١٧٦].وهذا يؤكد أبوية المرجعية الدينية في النجف

الأشرف ورعايتها لمختلف الأفكار والاتجاهات الاسلامية المعتدلة بغض النظر عن المذهب أو العرق مما جعلها تحظى بالاحترام والتقدير من فئات الشعب وطوائفه وقومياته المختلفة.

واجه الحزب مضايقات السلطات الأمنية فضلاً عن البعثيين والشيوعيين،وبعد القبض على عدد من أعضاءه وأنصاره في بغداد وتعطيل جريدة(الفيحاء)لنشرها مذكرة الحزب الموجهة إلى عبد الكريم قاسم ولعدم السماح له بإصدار جريدته(الجهاد)لجأ قسم من أعضائه إلى مصر والسعودية وتشتت الحزب وتوقف نشاطه السياسي داخل العراق مع أنه لم يحل رسمياً[١٧٧].

أما حزب التحرير فقد رفض وزير الداخلية طلب تأسيسه في ٢٧ آذار ١٩٦٠بحجة أن منهاج الحزب((مخالف لروح العصر ومجاف لمبادىء الشريعة الإسلامية فضلاً عن كونه مرتبطاً بحزب آخر ناشط خارج العراق))ويقصد به حزب التحرير الأردني،وقد أيدت محكمة التمييز قرار وزارة الداخلية في ٢٩نيسان ١٩٦٠بالرفض،لكن الحزب استمر بممارسة نشاطه السياسي بشكل سر وأخذ يهاجم عبد الكريم قاسم والشيوعيين[١٧٨].ويظهر بأن رفض طلبات تأسيس الأحزاب الإسلامية من وزارة الداخلية إنما كان يمثل سياسة ونهج رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم القائمة على عدم تحبيذ إجازة مثل هكذا أحزاب بل أنه لم يكن راغباً في إجازة أ نو من الأحزاب السياسية حتى ذات النهج التقدمي ولو كانت تحمل أفكاراً علمانية تنسجم مع (روح العصر)التي عدّتها وزارة الداخلية أحدى مبررات رفض إجازة الأحزاب الإسلامية.

ومما يجدر ذكره،إنَّ هناك حركات وأحزاب إسلامية كانت قد تأسست أواخر الخمسينيات ومنها حزب الدعوة الإسلامية[١٧٩]،الذ فضل انتهاج العمل السر في تلك الحقبة من تاريخ العراق لاسيّما بعد وضوح سياسة الحكومة - ووزارة الداخلية جزء منها- بعدم تحبيذها إجازة الأحزاب الإسلامية فضلاً عن أنه فضل ممارسة النشاط الثقافي والدعوتي بالدرجة الأساس[١٨٠]. وربما أن الحزب كان في بداية التنظيم وكان بحاجة لقراءة المشهد السياسي بشكل أكثر دقةً وواقعيةً وكسب المزيد من الأنصار والمؤيدين قبل الخوض في العمل العلني الذ يكتنف طريقه الكثير من الحواجز والمعوقات سواء كانت متعلقة بالسلطات الأمنية أو ما يتعلق منها بالجماهير.

ورفضت وزارة الداخلية طلباً من الحزب الجمهور الذ قدمه في ١٢ شباط ١٩٦٠[١٨١]،بعد أن تأكد للأجهزة الأمنية لوزارة الداخلية بأن طالبي التأسيس يريدون أن يكون حزبهم((واجهة للحزب الشيوعي وأنه إذا ما أجيز سينظم إليه جميع الشيوعيين))[١٨٢].لذلك رفضت وزارة الداخلية الطلب في ٢٧ آذار،ويبدو أنه كان بتوجيه من رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذ بدأ يحاول تقليص نشاط الشيوعيين لاسيّما بعد تأكد ضلوعهم بأحداث كركوك في تموز ١٩٥٩.

وأجازت وزارة الداخلية في ٢٩ تموز ١٩٦٠(الحزب الوطني التقدمي)،بعد أن قدم طلب التأسيس محمد حديد وجماعته قبل شهر من تاريخ الموافقة[١٨٣].ويبدو أنّ وزارة الداخلية لم تمانع على الموافقة على إجازة هذا الحزب لأنه يُعدّ جناحاً أو جزءاً من الحزب الوطني الديمقراطي الذ سبق وأن أجازته ولأنه لم يأتي في منهاجه ما يخالف توجهات وزارة الداخلية التي هي بكل تأكيد توجهات رئيس الوزراء آنذاك.

بدّلتْ وزارة الداخلية سياستها تجاه الأحزاب السياسية بعد أقل من سنة على إجازة الأحزاب،فبدأت دوائرها الأمنية تلاحق قياد ّ الأحزاب واعتقالهم وإغلاق صحفهم بعد قيامها بانتقاد سياسة الحكومة وتشديد مطالبتها بالإصلاح[١٨٤].

أما الحركات والأحزاب القومية كحزب البعث العربي الاشتراكي والرابطة القومية- تأسست سنة ١٩٥٨- وحركة القوميين العرب والحزب العربي الاشتراكي[١٨٥]فقد فضلت ممارسة العمل السياسي السر لاسيّما بعد قراءتها لتطور الأحداث السياسية وتعامل المؤسسة الأمنية ورأس الحكومة مع الأحزاب الأخرى،لكنها على الرغم من إتباعها إجراءات العمل السر لم تفلت من متابعة الدوائر الأمنية،فقد تمكنت دوائر الشرطة والأمن في شهر آب وأيلول ١٩٦٠من التعرف على أوكار حركة القوميين العرب في منطقة المنصور والكر ببغداد والقبض على العديد من قياديها وضبط الكثير من وثائقها المخطوطة[١٨٦].

وهكذا كانت وزارة الداخلية ومؤسساتها الأمنية متيقظةً دائماً لنشاط الأحزاب والجماعات بجميع اتجاهاتها الشيوعية والقومية والإسلامية،ووقعت الوزارة تحت تأثير رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بشكل شبه تام فيما يتعلق بسياستها تجاه الحريات السياسية ولاسيّما حرية تأسيس الأحزاب وصحافتها واستمرت على ديدنها هذا حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣.

لم تكن نشاطات وأعمال وزارة الداخلية مقتصرةً على الجانب الأمني والسياسي والإدار فحسب بل حاول مسئولو الوزارة سما شكاوى المواطنين ومحاولة وضع الحلول الناجعة لها قدر تعلق الأمر بوزارة الداخلية وموظفيها،فقد تعاطفت وزارة الداخلية مع شكاوى أهل الموصل الذين قدموا مذكرة في ٢١ أيلول ١٩٦٠إلى المسئولين في وزارة الداخلية بعد أن ذاقوا الأمرين من أعمال الاغتيالات والتهديدات المستمرة والقتل والتهجير من جماعات وصفوها (بالسائبة)وأشارت تلك المذكرة إلى مقتل(١٦)شخص وتهديد(٢٠٠)شخصية من أبناء الموصل بالقتل وقد هُجر قسم منهم ،كما اتهموا دائرة الشرطة في لواء الموصل بالتقصير وقيامها بتحر المساكن لأتفه الأسباب وتستخدم معها بعض أشقياء الموصل،وتم غلق العشرات من المقاهي ومنعوا العامة من الجلوس فيها.وانتهت المذكرة بتحذير السلطات الحكومية من عواقب استمرار هكذا تصرفات وما تخلفه من إساءة إلى سمعة الجمهورية والحكم الوطني في البلاد[١٨٧].ويبدو أن آثار أحداث حركة الشواف في آذار ١٩٥٩ استمرت حتى أواخر سنة ١٩٦٠لما خلفته من هوة واسعة بين القوميين والشيوعيين من جهة والقوميين وأنصارهم والحكومة من جهة أخرى.

سابعاً:وزارة الداخلية وموقفها من الأحداث السياسية الداخلية ١٩٦١- ٨ شباط ١٩٦٣:

عندما أعلن سواق سيارات التاكسي والباصات الأهلية - الذين كان عددهم كبيراً- الإضراب عن العمل في يوم معين من شهر آذار ١٩٦١احتجاجاً على زيادة أسعار البنزين[١٨٨]مطالبين بإلغائها،وحاولت الشرطةقياد ء الأمر،فضّ التظاهرة بالوسائل السلمية وتفريق المتظاهرين ألا أنه في نهاية الأمر وقعت مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين بعد رفض الأخيرين التفرق وإنهاء التظاهرة لكن دون إصابات تذكر،والغريب في هذه الحادثة هو محاولة مدير الأمن العام تجاهل الأمر ونفي وقوعه عندما سأله بعض المسئولين في الحكومة عن الإضراب .ويبدو أن مدير الأمن العام لم يكن يريد إثارة المشكلات وتوسيع الموضو أكبر من حجمه لاسيّما وأن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم كان خارج العاصمة بغداد مسافراً إلى البصرة لافتتاح ميناء أم قصر[١٨٩].

تتبعت الدوائر الأمنية لوزارة الداخلية حركات الملا مصطفى البارزاني منتصف سنة ١٩٦١،وأخبرت دوائر الأمن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بحركات الملا مصطفى وعودة البريطانيين للاتصال به لاسيّما لقاءالسفير البريطاني همفر تريفليان(Humphrey Trevelyon)[١٩٠] معه أثناء زيارته لشركة النفط في كركوك[١٩١]وتسليمه مبلغ نصف مليون دينار.وبدأت مديرية الأمن العامة تضع تحركات العناصر القيادية للحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد تحت المراقبة والمتابعة،مما اضطر الكثير منهم إلى الخروج من بغداد والالتحاق بجماعات الملا مصطفى المسلحة في المنطقة الشمالية،وصدرت أوامر القبض بحق الملا مصطفى وعدد من أتباعه وأنصاره بإيعاز من عبد الكريم قاسم بعد اتهامهم بحادثة مقتل صديق ميران شقيق عثمان ميران المعروف بموالاته لعبد الكريم قاسم[١٩٢].

وأصبح الوضع معقدا ًفي المنطقة الشمالية بعد تحرك رؤساء العشائر من الإقطاعيين وتقديمهم مذكرة إلى رئيس الوزراء في ٢٠ تموز ١٩٦١ضمنوها مطالبهم بإلغاء قانون الإصلاح الزراعي والمطالبة بجعل اللغة الكردية لغة التدريس في جميع مراحل الدراسة الثانوية،وأن يكون جميع الموظفين من المتصرفين والقائممقامين للألوية الشمالية من الأكراد وسحب رؤساء الشرطة والأمن والإدارة الذين لهم دور في الأحداث الأخيرة أما بالإهمال المتعمد أو التحريض على حد قول المذكرة[١٩٣].وتطور الموقف بعد طلب الملا مصطفى انضمام منتسبي الشرطة والجيش إلى الحركة التي انضم الكثير منهم إليها[١٩٤].

وأخذت جريدة(خه بات)الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني تهاجم السلطة الحاكمة وتطالب بإلغاء الأحكام العرفية وإنهاء مدة الانتقال- أعداد دستور دائم للبلاد وتشكيل حكومة مدنية- والكف عن مطاردة الحياة الحزبية..[١٩٥].

ومن دون أدنى شك فأن أجهزة الشرطة ودوائر وزارة الداخلية لم تكن لها الإمكانيات والقدرات لمعالجة هذه الحركة في مناطق جبلية لاسيّما بعد انضمام الكثير لها من أفراد الجيش والشرطة وأبناء العشائر الكردية بتحريض من الملا مصطفى نفسه،مما جعل من تدخل الجيش أمر لابُدَّ منه لإعادة الأمن لنصابه حتى أن القوة الجوية استخدمت لقصف مواقع المتمردين[١٩٦].

ويذكر مجيد خدور بأن سبب التمرد في المنطقة الشمالية يعود لسوء تصرفات الشرطة وجهاز الإدارة هناك لاسيّما في منطقة رانية التابعة للواء السليمانية،وأن شكاوى عديدة رفعت إلى رئيس الوزراء بخصوص تصرفاتهم إلا أنّ عبد الكريم قاسم لم يعالج الأمر بصورة سليمة،بل العكس من ذلك أوعز إلى وزارة الداخلية لقيام الشرطة بمعالجة الموضو بشدة وحزم وأمر قوات الجيش بالقضاء على ما عدّهُ تمردا ًعلى الدولة،وأنّ هذه الحادثة استغلها الملا مصطفى لإعلان مساندته لمطالب الأكراد لاسيّما القومية منها[١٩٧].

تعاون قسم من رجال الشرطة مع التمرد فعلى سبيل المثال قام مأمور مركز شرطة زاخو بتسليم المتمردين ما في المركز من أسلحة ومعدات مما جعل موقف القائممقام ضعيفا ً فاستسلم للمتمردين،وكانت حركات التمرد على أشدها في مناطق دهوك وعقرة وحلبجة وطاسلوجة ودربندخان ورانية وبعض مناطق لواء الموصل في وقت واحد مما يؤكد بأنها مخطط لها مسبقا ًومفتعلة،وتعرضت مراكز الشرطة والدوائر الحكومية الأخرى إلى الهجوم من المسلحين وأحرق قسم منها،لكن يسجل للشرطة وقوات الأمن مواقف شجاعة عندما قاوموا المسلحين المهاجمين في مناطق عديدة من لوائي اربيل

والموصل[١٩٨].وبذلك أدوا واجبهم الأمني بصورة حسنة وبمهنية عالية بغض النظر عن طبيعة التمرد وحاولوا تنفيذ أوامر مرجعيتهم الأمنية العليا.

استمر التمرد الكرد حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم[١٩٩]،مما حمل المؤسسة الأمنية عبئا ًإضافيا ًفي ثلاثة ألوية في شمال البلاد تمتاز بصعوبة الحركة فيها بسبب طبيعتها الجغرافية،وتزايد حركات المعارضة المسلحة للحكومة والقوانين والأنظمة التي هي من صلب مهام وواجبات وزارة الداخلية مما فرض على الجهاز الأمني توسيع وتطوير قدراته القتالية بالتعاون مع القوات المسلحة في الجيش العراقي التي اشتركت بصورة فعالة في معالجة تمرد المناطق الشمالية طوال حكم عبد الكريم قاسم[٢٠٠].

تزايدت نشاطات القوميين والبعثيين أواخر سنة ١٩٦٢بعد أن تغلغلوا في الاتحادات والنقابات المختلفة للطلاب والعمال والفلاحين والمعلمين،وبدأت الحركات القومية تخطط بجدية لإنهاء حكم عبد الكريم قاسم،والجدير بالاهتمام أنّ دوائر الأمن والشرطة كانت على دراية مسبقة بتلك الحركات والنشاطات وقامت بحملات واسعة من الاعتقالات لاسيّما في كوادر حزب البعث العربي الاشتراكي،لكن يبدو أنّ تلك الإجراءات والمعالجات لم تكن بمستوى التهديدات والأخطار المحدقة بالنظام السياسي آنذاك،إذا ما عرفنا أنَّ المعارضة عملت لاستخدام الوسائل والأمكانات كافة لتحقيق أهدافها،وبدأت برفع الشعارات المعادية لحكم عبد الكريم قاسم ونظمت التظاهرات،واصطدمت أنشطتها هذه مع دوائر الشرطة وبقية الدوائر الأمنية ووقعت صدامات بالمتظاهرين وحاولت الشرطة شلّ تلك التظاهرات،كما توقعت الدوائر الأمنية قيام تحركات جديدة في شباط سنة ١٩٦٣والدليل على ذلك قيام مديرية شرطة لواء بغداد في ٧ شباط بتوجيه برقية سرية إلى مديريات وأقسام الشرطة كافةنسخة منها إلى مدير الشرطة العام والحاكم العسكر العام طالبةً تعزيز الدوريات في يوم ٨ شباط واتخاذ إجراءات الحيطة والحذر خشية قيام تظاهرات وتجمعات جديدة في الطرق والساحات العامة،وأوعزت الدائرة المذكورة إلى أقسامها بالقبض على الأشخاص المتجمعين ومطالبة ًبحضور منتسبي الشرطة جميعا ًمن ضباط ومراتب إلى أماكن أعمالهم في الساعة الثامنة والنصف صباحا ً من يوم ٨ شباط[٢٠١].ويظهر لنا مما تقدم أنّ الدوائر الأمنية لوزارة الداخلية كانت متيقظة ومتوقعة لقيام انقلاب جديد وشخصت ذلك مبكرا ً إلا أن الانقلابيين كانت قوتهم وعدتهم أكبر من قوة وعدة دوائر الداخلية الأمنية لاسيّما وأنهم استخدموا أسلحة الجيش التي لا يمكن الوقوف أمامها إلا بأسلحة وقوات مماثلة لها . وبذلك طويت صفحة من تاريخ العراق عموما ًوتاريخ وزارة الداخلية خصوصاً.

الخاتمة

تجلت حقيقة أهداف وزارة الداخلية في سياستها العامة إلى حماية النظام السياسي وديمومته،والحفاظ على الاستقرار الداخلي والأمن العام وتطبيق سيادة سلطة القانون لاسيّما بعد ظهور تيارات سياسية وأيدلوجية متناقضة ومتصارعة بعد مدة قصيرة من قيام الثورة،مما انعكس سلبا ًعلى الأوضا الأمنية الداخلية وكثرة الاضطرابات والمصادمات والحركات التي زعزعت الاستقرار الداخلي وأضرت بالأمن الاجتماعي في البلاد.لذا وقفت وزارة الداخلية بشدة ضد التيارات السياسية والأحزاب عندما كانت اتجاهاتها وأعمالها تتناقض وسياسة الحكومة،فتعاملت مع الشيوعيين بمرونة لمدة معينة ثم عادت وشددت عليهم بعد تأكدها من اتهامهم وضلوعهم بالعديد من الاضطرابات الداخلية،وهذا الحال سرى على القوميين والبعثيين أيضاً،بعد أن شخصت الوزارة ودوائرها الأمنية أسباب الاضطرابات

والفوضى الداخلية بأن الواقفين ورائها هم الشيوعيون والقوميون والبعثيون فضلاً عن الأكراد البارتيين في أحداث أخرى.

واجهت وزارة الداخلية- بداية عهد الثورة- محاولات لتحجيم دورها لاسيّما الأمني والسياسي بعد سيطرة كبار ضباط الجيش على مراكزها القيادية في الدوائر الأمنية والمناصب الإدارية العليا،لكن سرعان ما ابتعدت رئاسة الحكومة عن هذه السياسة بعدما تأكدت بأهمية هذه الوزارة وضرورة أخذها لدورها الطبيعي لاسيّما بعد أحداث الموصل وكركوك سنة ١٩٥٩.

تولى منصب وزير الداخلية طوال مدة الدراسة شخصية عسكرية واحدة- بعد خروج عبد السلام عارف في أيلول ١٩٥٨- ولم يكن لها من المهنية العالية والخبرة بشؤون الوزارة وتفصيلاتها،لكنها بدعم من رئيس الوزراء شغلت المنصب حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم وهذا يؤشر سيطرة الجيش على قيادة الوزارة حتى ولو كان الوزير من ذو السمعة والإخلاص،فضلاً عن عامل الولاء والقرابة والصداقة لعبت دورها في شغل المناصب المهمة ومنها منصب وزير الداخلية .

حاولت وزارة الداخلية تحسين صورتها وصورة العهد الجمهور من خلال العديد من الإجراءات والأعمال لكسب الرأ العام العراقي،فأصدرت العديد من القوانين والقرارات المتعلقة بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة المفصولين السياسيين إلى وظائفهم وتحسين أحوال السجون،ورفع رقابة الشرطة عن المحكومين بقضايا سياسية سابقة لاسيّما في الأشهر الأولى من عمر حكومة عبد الكريم قاسم .

كانت السلطة الحقيقية بإجازة الأحزاب السياسية وصحافتها لوزارة الداخلية ممثلة لرئيس الوزراء على الرغم من الصلاحيات الواسعة للمحاكم التي أجازها قانون الجمعيات لسنة ١٩٦٠،وعلى العموم لم تكن وزارة الداخلية - وهذه نظرة رئيس الوزراء- راغبة في إجازة العمل السياسي للأحزاب عموماً والأحزاب ذات النهج الإسلامي خصوصاً لذلك ضيقت كثيراً في منح أجازات ممارسة الأحزاب لنشاطها السياسي العلني إلا لعدد محدود ولم تدم لمدة طويلة إذ سرعان ما سحبت أجازات تلك الأحزاب وغلقت صحافتها.

كشفت وزارة الداخلية من خلال دوائرها الأمنية وجود تدخلات خارجية لاسيّما من دول الجوار الجغرافي،فضلاً عن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الشأن الداخلي العراقي وتورطها في إثارة العديد من المشكلات والاضطرابات الداخلية،كما حصل من دول تركيا وإيران وسوريا في أحداث الموصل وكركوك سنة ١٩٥٩ .

وهكذا كانت وزارة الداخلية متنوعة في مهامها وواجباتها في مختلف المجالات السياسية والأمنية ،واضعةً نصب أعين موظفيها خدمة المجتمع العراقي بحسب ما تمليه عليها القوانين والأنظمة وسياسة الحكومة،فضلاً عن سياسة الوزارة نفسها،وبكل تأكيد فأن وزارة مهمة وواسعة المهام والواجبات لابُدّ وأن يكون لها أخطاء وربما لا تكون أعمالها ونشاطاتها جميعها تحظى بالرضا والقبول من مختلف فئات وتيارات الشعب العراقي،وقد تتهم بالقمعية والإرهابية في بعض إجراءاتها،لكنها على العموم تهدف على حفظ الأمن والنظام واستقرار الأوضا الداخلية وتنفيذ سياسة الدولة لاسيّما في الجانب الأمني المهم لحياة المواطنين واستقرار البلاد وتقدمها.

الهوامش والمصادر

١.من وزراء الداخلية المخضرمين،شغل منصب هذه الوزارة المهمة والحساسة معظم الحقبة من ١٧ أيلول١٩٥٣- ١٤ تموز١٩٥٨وللمزيد من التفصيلات عن سيرته ودوره السياسي والإدار انظر:عبد الرحمن البياتي،سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط١،(بيروت،٢٠٠١)،ص٣وما بعدها.

٢.المصدر نفسه،ص١٨٢.

٣.تأسست هذه الدائرة بعد دمج مديريات وأقسام السفر والإقامة والجنسية والتحقيقات الجنائية والتحريات الفنية بدائرة واحدة سميت بمديرية الأمن العامة وذلك مطلع سنة ١٩٥٧.انظر: محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتما الاعتياد لسنة ١٩٥٦- ١٩٥٧،مطبعة الحكومة ، (بغداد،١٩٥٧)،الجلسة(٥)في ١٩٥٧/٣/١٤،ص٧٠.

٤.من أسرة بابان الكردية المعروفة،ولد ببغداد سنة ١٩٠٠،شغل العديد من الوظائف المتنوعة في وزارة العدلية ودوائرها الفرعية في الألوية،شغل حقائب وزارات الشؤون الاجتماعية والمواصلات والأشغال والعدلية ورئيسا ً للديوان الملكي ووزيرا ً للدولة ونائبا ً لرئيس الوزراء ووزيرا ً للدفا ،وانتخب نائبا ً في مجلس النواب وعين عضوا ً بمجلس الأعيان خلال العهد الملكي وكان آخر رئيس وزراء في ذلك العهد.وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي والبرلماني،انظر: مأمون شاكر إسماعيل،احمد مختار بابان ودوره السياسي في العراق،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية/ابن رشد،١٩٩٩،ص٢وما بعدها.

٥.من أبرز رجال الشرطة والأمن أواخر العهد الملكي،وكان مواليا ً للنظام الملكي ومدافعا ً عنه، تدرج في الرتب والمناصب الوظيفية في سلك الشرطة وشغل منصب مدير الأمن العام سنة ١٩٥٧عندما أسست هذه الدائرة المستحدثة،وللمزيد عن سلوكه ونشاطه الوظيفي والأمني، انظر: وزارة الدفا ،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،ج٨،(بغداد،١٩٦٠)،ص ٣٠٠٩وما بعدها؛قحطان حميد كاظم العنبكي،وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩- ١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية التربية/ابن رشد،جامعة بغداد ، ٢٠٠٧، ص٩٤،ص٢٦٨-٢٧٢.

٦.ولد نور السعيد في بغداد سنة ١٨٨٨م،يُعدّ من أبرز الشخصيات السياسية العراقية المتميزة خلال العهد الملكي،شغل مناصب وزارية مهمة كوزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة الدفا في حكومات عدة،كما شغل رئاسة الوزارة أربع عشرة مرة طوال العهد الملكي،كان له دور بارز في السياسة العراقية الداخلية والخارجية حتى نهاية العهد الملكي،وعُدّ من أبرز مؤسسي الدولة العراقية الحديثة،وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر،انظر:عبد الرزاق احمد النصير ،نور السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٧)،ص١٥وما بعدها؛سعاد رؤوف شيرمحمد،نور السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٨) ، ص١٤وما بعدها ؛عصمت السعيد،نور السعيد رجل الدولة والإنسان،نيولوك للترجمة والنشر، (لندن ، ١٩٩٢)،ص٦٤وما بعدها.

٧.أعلن عن تكوين هذا الاتحاد في ١٤شباط ١٩٥٨بين العراق والأردن وقد قوبل هذا المشرو بمعارضة شعبية واسعة،وللمزيد عن الاتحاد ودستوره ووزارته،انظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم٦/١٠،تسلسلها٣١١/٤٧٨٨،دستور الاتحاد العربي، ١٩٥٨؛الملفة رقم(بلا)،تسلسلها ٣١١/٤٧٩٤،وزارة الاتحاد العربي،١٩٥٨.

٨. مأمون شاكر إسماعيل،المصدر السابق،ص ص،١٦٤-١٦٥.

٩.قحطان حميد كاظم العنبكي،المصدر السابق،ص٢٦٩.

١٠.مأمون شاكر إسماعيل،المصدر السابق،ص١٦٥.

١١.للمزيد عن الحركات العشائرية قبيل ثورة ١٤تموز ١٩٥٨وإجراءات الشرطة إزاءها ، انظرجعفر عباس حميد ،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣- ١٩٥٨، (بيروت،١٩٨٠)،ص ص،٢٧٢-٢٧٧.

١٢.المصدر نفسه،ص٢٧٧.
١٣.ولد في بغداد في ٤ نيسان١٨٩٧،نال شهادة الحقوق سنة ١٩٢٦،انضم إلى حزب الإخاء الوطني بزعامة ياسين الهاشمي سنة ١٩٣٠وساهم في إصدار جريدة الأهالي سنة ١٩٣٣ثم صوت الأهالي سنة١٩٣٤،اشترك في وزارة حكمت سليمان وزيرا ًللاقتصاد والمواصلات اثر انقلاب بكر صدقي سنة١٩٣٦،انتخب عدة مرات نائبا ًفي مجلس النواب العراقي،كان من مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي سنة ١٩٤٦،تعرض للسجن عدة مرات خلال العهد الملكي بسبب أفكاره ومعارضته لسياسة الحكومات المختلفة،توفي في بغداد في شباط ١٩٦٨.وللاستزادة عن سيرته ونشاطه السياسي والفكر ،انظر:محمد عويد الدليمي،كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧-١٩٦٨،مطبعة الأديب البغدادية،(بغداد،١٩٩٧)،ص٨ وما بعدها؛كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،منشورات الجمل، ط ٢،(ألمانيا،٢٠٠٢)،ص٦٣وما بعدها.
١٤.مأمون شاكر إسماعيل،المصدر السابق،ص١٦٦.
١٥.قحطان حميد كاظم العنبكي،المصدر السابق،ص ص،٢٧١- ٢٧٢.
١٦.ولد عبد الكريم قاسم في محلة المهدية ببغداد في ١٩١٤/١١/٢١،عمل معلما ًفي مدرسة الشامية الابتدائية بقضاء الشامية- أحد توابع لواء الديوانية- للمدة ١٩٣١- ١٩٣٢،ثم دخل الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم في نيسان ١٩٣٤وتخرج من كلية الأركان سنة ١٩٤١، تدرج في الرتب العسكرية حتى وصل رتبة زعيم ركن(عميد ركن)في ٢ آيار١٩٥٥وترفع في ٦ كانون الثاني ١٩٥٩إلى رتبة لواء ركن وفي ٦ كانون الثاني ١٩٦٣ترفع إلى رتبة فريق ركن،اشترك في العديد من الحركات العسكرية الداخلية وحرب فلسطين سنة ١٩٤٨،ومن كبار الضباط الأحرار والمخططين لتغيير النظام الملكي،حاول الشيوعيون كسبه لجانبهم بالمقابل حاول الاستفادة من الشيوعيين لمواجهة القوميين،لم يكن يؤمن بالأحزاب والتحزب،كان معتدلا ً ونزيها ًوحريصا ًعلى خدمة الشعب العراقي بكل مكوناته وطوائفه، قتل بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.وللمزيد عن سيرتهودوره في تاريخ العراق السياسي والعسكر ،انظرفائق عبد الهاد صالح،عبد الكريم قاسم ودوره السياسي والعسكر في العراق ١٩٥٨- ١٩٦٣،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي،(بغداد،٢٠٠٣)؛ليث عبد الحسن الزبيد ،ثورة ١٤تموز١٩٥٨في العراق،مكتبة اليقظة العربية،ط٢،(بغداد،١٩٨١)،ص ص ، ٣٢٣- ٣٤١.
١٧.صبحي عبد الحميد،أسرار ثورة ١٤ تموز١٩٥٨في العراق.البداية-التنظيم-التنفيذ- الانحراف،ط٢،(بيروت،١٩٩٤)،ص٩٢؛محسن حسين الحبيب،حقائق عن ثورة ١٤ تموز،دار الأندلس للطباعة والنشر،(بيروت،١٩٨١)،ص ص،٩٤-٩٦.
١٨.ولد سنة١٩٢١في محلة سوق حمادة في منطقة الكر ببغداد،كان والده محمد عارف من عشيرة الجميلة يعمل بزاز بالمفرد،أكمل دراسته الأولية(الابتدائية والثانوية)في بغداد سنة ١٩٣٨،ثم دخل الكلية العسكرية في السنة نفسها وتخرج منها سنة١٩٤١،اشترك في حركة آيار ١٩٤١وحرب فلسطين ١٩٤٨،كان جريئا ًوطموحا ًويحب السلطة وشخصيته معقدة مما انعكس سلبا ًفي سلوكه السياسي،وللمزيد عن شخصيته ودوره في تاريخ العراق المعاصر،انظر:علي ناصر علوان الوائلي،عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكر حتى عام ١٩٦٦،رسالة ماجستير(غير منشورة)،المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥،ص٤وما بعدهاليث عبد الحسن الزبيد ،المصدر السابق،ص ص،٣٤١-٣٥٥؛احمد فوز ،عبد السلام محمد عارف سيرته- محاكمته- مصرعه،مطبعة الديواني،(بغداد ، ١٩٨٩)، ص١٥وما بعدها.
١٩.لم تقتصر التحذيرات على الجهات الداخلية بل ساهمت أطراف عربية(أردنية)وأجنبية بريطانية وأمريكية وتركية وإيرانية إلا أنَّ النظام الملكي لم يكن يتوقع أن يتم الأمر بهذا التوقيت وهذه

السرعة.انظر:سعيد خدور ،العراق الجمهور ،الدار المتحدة للنشر،(بيروت، ١٩٧٤)،ص٥٨.
٢٠.محمد حسن الجابر ،الصراعات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣،دار المرتضى للطباعة والنشر،ط١،(بغداد،٢٠٠٧)،ص٨.
٢١.وهي قسم من أقسام الشرطة تتمتع بقدرات قتالية عالية لما تمتلكه من أسلحة وآليات متطورة وعناصر مدربة بشكل جيد،واستخدمت في العهد الملكي في تفريق التظاهرات وفي أوقات الأزمات والاضطرابات،انظر:محمود شبيب،قضايا ملتهبة في السياسة العراقية ١٩٥٠- ١٩٥٨،مطبعة عشتار،(بغداد،١٩٨٤)،ص٦٠.
٢٢.انظر:محمد حسين الزبيد ،ثورة ١٤تموز١٩٥٨في العراق.أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٨٣)،ص٤٦٥؛جاسم كاظم العزاوي ،ثورة ١٤تموز أسرارها- أحداثها- رجالها،شركة المعرفة للنشر،(بغداد، ١٩٨٠)، ص ١٤٣.
٢٣.خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩،بيت الحكمة ، ج١،ط١،(بغداد،٢٠٠٠)،ص٣٦.
٢٤.يبدو أنَّ أعمال النهب والفرهود والتخريب كانت ظاهرة واردة في تاريخ العراق المعاصر لاسيّما بعد وقوع الأحداث والاضطرابات الداخلية مما يعرض المال العام بأشكاله وأنواعه كافة للسرقة والتخريب،وقد تكون أسباب هذه الظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية وربما دينية.وللمزيد عن الموضوع ،انظر:نور عبد الحميد العاني،(ظاهرة الفرهود)دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب،مجلة الحكمة،العدد(٣٤)،أيلول ٢٠٠٣،ص ص،٢٣- ٢٨؛علي الوردي ،دراسة في طبيعة المجتمع العراقي،مطبعة العاني،(بغداد،١٩٦٥)، ص ص،١٦٨-١٩١.
٢٥.انظر:برقية(مقر الطوارىء)للسفارة البريطانية رقم(٢)في ١٥تموز ١٩٥٨والمعنونة إلى وزارة الخارجية البريطانية،وثيقة رقم ١٣٤١٩٩/٣٧١.نقلاً عن خليل إبراهيم حسين الزوبعي، المصدر السابق،ص٥٩.
٢٦.المصدر نفسه،البرقية رقم(٣٨)في ١٥ تموز١٩٥٨،من القنصلية البريطانية في البصرة إلى وزارة الخارجية البريطانية،وثيقة رقم ١٣٤١٩٩/٣٧١،والمنشورة في ص٦٣.
٢٧.كان الوزراء هم العقيد الركن عبد السلام عارف وزيراً للداخلية فضلاً عن نيابة رئاسة مجلس الوزراء،ومحمد حديد وزيراً للمالية،وعبد الجبار الجومرد وزيراً للخارجية،ومصطفى علي وزيراً للعدلية،وإبراهيم كبة وزيراً للاقتصاد،وجابر عمر وزيراً للمعارف،والزعيم الركن ناجي طالب وزيراً للشؤون الاجتماعية،وبابا علي وزيراً للموصلات والأشغال،وفؤاد الركابي وزيراً للأعمار،ومحمد صالح محمود وزيراً للصحة،وهديب الحاج حمود وزيراً للزراعة، وصديق شنشل وزيراً للإرشاد،واحتفظ عبدالكريم قاسم بوزارة الدفاع وكالةً،فضلاً عن رئاسة الوزارة.انظر:جريدة الوقائع العراقية،العدد(١)،في ١٩٥٨/٧/٢٣.
٢٨. يتولى مجلس السيادة صلاحيات رئيس الجمهورية مؤقتاً لحين وضع الدستور ثم ينتخب رئيس الجمهورية بحسب الأصول التي يتفق عليها،وتألف المجلس من ثلاثة أشخاص رئيس وعضوين وذلك تحقيقاً لمبدأ القيادة الجماعية ومنعاً لإنفراد شخص واحد بالسلطة،وصدر البيان رقم(٢)في ١٤تموز١٩٥٨أعلن بموجبه عن تأليف مجلس السيادة من الفريق الركن نجيب الربيعي رئيساً،ومحمد مهدي كبة عضواً،وخالد النقشبندي عضواً،وكان تمثيل أعضاء مجلس السيادة لمكونات وطوائف العراق الكبيرة فكان الرئيس سنياً والعضو الآخر(محمد مهدي كبة) شيعياً والثالث(خالدالنقشبندي)كردياً.انظر:كريم مراد عاتي،مجلس السيادة العراقي والقضايا الوطنية القومية في العراق ١٩٥٨- ١٩٦٣،رسالة ماجستير(غير منشورة)،معهد الدراسات السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية،٢٠٠٣؛نور عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات

العراقية في العهد الجمهور ١٩٥٨- ١٩٦٨،بيت الحكمة ،ج١،ط١،(بغداد،٢٠٠٠) ، ص١٣،ص٣٠-٣٢.
٢٩.لم تكن هذه السياسة جديدة،فقد أعلنت الأحكام العرفية خلال العهد الملكي(١٦)مرة لأسباب عديدة أهمها الاضطرابات الأمنية أوخشية اضطراب الأوضا الداخلية.للمزيد عن الموضو انظر:عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،دار الكتب للطباعة،ج١٠،ط٤، ص ص، ٣٢٢-٣٢٣؛عبد الرزاق محمد اسود،موسوعة العراق السياسية،الدار العربية للموسوعات ، المجلد الثالث،ط١،(بيروت ، ١٩٨٦)،ص١٢١.
٣٠.ولد ببغداد سنة ١٩١٢ونشأ فيها،التحق بالكلية العسكرية وتخرج فيها سنة ١٩٣٤،وكلية الأركان سنة ١٩٤١ثم نال شهادة الحقوق سنة ١٩٥٠،كان من المقربين لعبد الكريم قاسم ولم يكن له اتجاه سياسي معين،ويوصف بالجند بكامل صفاته،استمر بشغل منصب الحاكم العسكر العام حتى ٨ شباط ١٩٦٣.انظر:باقر أمين الورد،أعلام العراق الحديث ١٨٦٩-١٩٦٩،مطبعة اوفسيت الميناء،ج١،(بغداد،١٩٧٨)،ص ص،٨٦-٨٧؛محمود فهمي درويش وآخرون،دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠،مطبعة التمدن، (بغداد،١٩٦١)،ص٣١٨.
٣١.د.عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهور ..،مصدر سابق،ج١،ص٤٧.
٣٢.من القوانين والمراسيم التي ألغيت بعد ثورة ١٤ تموز هي:مرسوم إسقاط الجنسية العراقية رقم(٦٢)لسنة ١٩٣٣وتعديلاته،مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية رقم(١٧)لسنة ١٩٥٤، قانون الأسرة المالكة رقم(٤٩)لسنة ١٩٤٨،قانون منع الدعايات الضارة رقم(٢٠)لسنة ١٩٤٨،قانون ذيل العقوبات البغداد رقم(٥١)لسنة ١٩٣٨،مرسوم تعديل قانون العقوبات رقم(١٦)لسنة ١٩٥٤..،انظر:جريدة الوقائع العراقية،العدد(١)في ١٩٥٨/٧/٢٣.
٣٣.جريدة الزمان،العدد(٦٢٩٠)في ١٩٥٨/٧/١٦.
٣٤.خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤ تموز،ج٧،(بغداد،١٩٨٩)،ص٩٨.
٣٥.انظر نص البرقية الفورية رقم(٥)في ١٥ تموز١٩٥٨والصادرة من السفارة البريطانية(مقر الطوارىء)موجهة إلى الخارجية البريطانية،وثيقة رقم ١٣٤١٩٩/٣٧١،نقلاً عن:خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية،مصدر سابق،ج١،ص٧٣.
٣٦.من مواليد ١٩١٩بغداد،وهو إبراهيم ابن الحاج عطوف الحاج محمد جعفر كبة،تخرج من كلية الحقوق سنة١٩٤١،عين وزيراً للاقتصاد في أول وزارة لعبد الكريم قاسم في تموز ١٩٥٨،وفي سنة ١٩٥٩عين وزيراً للإصلاح الزراعي ووزيراً للنفط وكالةً واستمر بشغل وزارة الإصلاح الزراعي حتى سنة ١٩٦١،له مؤلفات كثيرة تزيد على الثلاثين في الاقتصاد والفكر الاقتصاد .انظر:باقر أمين الورد،المصدر السابق،ص ص،٤٥-٤٦.
٣٧.أصدر مجلس السيادة العديد من القوانين بهدف تطهير الجهاز الحكومي والقضائي وأجهزة الدولة الأخرى من الموظفين المفسدين فصدر قانون تطهير الجهاز القضائي في ١٩٥٨/٧/٣١ثم قانون تطهير الجهاز الحكومي في١٩٥٨/٨/١.وللمزيد عن هذه القوانين وكيفية تنفيذها انظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،مقررات مجلس الوزراء،القرارات الصادرة في شهر تموز وآب ١٩٥٨،ملفة رقم بلا،و٢،ص٦-٨؛ملفات وزارة الداخلية،ملفة رقم ٢٥/٩،تسلسلها(٢٦٠)،تطهير الجهاز الحكومي،تاريخها ١٩٥٨- ١٩٦٦/٣/٢؛جريدة الوقائع العراقية،العدد(٤)في ١٩٥٨/٨/٤؛جريدة الجمهورية،العدد(١٥)في ١٩٥٨/٨/٣.
٣٨.ترسخ النظام الإقطاعي في العراق بعد الاحتلال البريطاني(١٩١٤- ١٩١٨)ثم في العهد الملكي الذ رعى هذا النظام ومنحه الامتيازات الواسعة مما انعكس سلباً على حياة الكثير من الفلاحين والمزارعين مما جعل نهاية الإقطا أحد المطالب الشعبية كما هو مطلباً للحركة الوطنية لذلك سعت حكومة ١٤ تموز لإنهائه أو الحد منه فأصدرت قانون الإصلاح الزراعي رقم(٣٠)لسنة ١٩٥٨وتعديلاته.وللمزيد من التفصيلات عن الموضو ،انظر:محمد توفيق

حسين،نهاية الإقطاع في العراق. بحث في أحوال الفلاح العراقي وقانون الإصلاح الزراعي،د.م،ط١،(بيروت،١٩٥٨)،ص٢١وما بعدها؛عبد الرزاق الظاهر الإقطاع والديوان في العراق،مطبعة السعادة،(القاهرة،١٩٤٦)؛طلعت الشيباني،واقع الملكية الزراعية في العراق ، دار الأهالي للنشر والتوزيع،(بغداد ،١٩٥٨).

٣٩.نور عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهور ..،مصدر سابق،ج١،ص ص،٣٦-٣٧.

٤٠.خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤تموز،مصدر سابق،ج٧،ص١٠٥؛جريدة الجمهورية،العدد(١٣)في ١/ ١٩٥٨/٨.

٤١.للمزيد عن السياسة الخارجية للعراق خلال حكم عبد الكريم قاسم،انظر:قحطان احمد سليمان،السياسة الخارجية العراقية من ثورة ١٤تموز١٩٥٨إلى ٨ شباط ١٩٦٣،رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة بغداد،١٩٧٨،ص٣٥وما بعدها.

٤٢.فائق بطي،صحافة تموز وتطور العراق السياسي،مطبعة الأديب،(بغداد،١٩٧٠)،ص١٧.

٤٣.احمد فوز ،المصدر السابق،ص٦٩.

٤٤.نور عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،ج١،ص ص،١٠٧- ١٠٨.

٤٥.صدرت جريدة(الأهالي)بعد إبعاد عبد السلام عارف عن وزارة الداخلية في ٣٠/ ٩/ ١٩٥٨.انظر:المصدر نفسه،ص١٠٨.

٤٦.محمد حديد،مذكراتي إصرا من أجل الديمقراطية في العراق،دار الساقي،ط١،(بيروت، ٢٠٠٦)،ص٣٢٦.

٤٧.الوقائع العراقية،العدد(١)في ١٩٥٨/٧/٢٣؛جريدة الجمهورية،العدد(٢)في ١٩٥٨/٧/١٨.

٤٨.جريدة اتحاد الشعب،العدد(١٤٧)في ١٩٥٩/٧/١٨.

٤٩.وهي منظمات عسكرية شعبية مرتبطة بوزارة الدفا ،واجبها تدريب المواطنين عسكريا ً للاستفادة منهم في معاونة القوات العسكرية النظامية للدفا المدني والمساهمة في حفظ الأمن الداخلي،وهي تتألف من متطوعين من الرجال والنساء العراقيين والجنود وضباط الصف ونواب الضباط الاحتياط غير المستخدمين في الجيش،وصدر قانون المقاومة الشعبية في ١٩٥٨/٨/١لتنظيم عمل هذه القوات.وللمزيد عن الموضو ،انظر:الوقائع العراقية،العدد(٤)في ١٩٥٨/٨/٤.

٥٠.محمد حسن الجابر ،المصدر السابق،ص٢٤.

٥١.صدر نظام دعاوى العشائر لأول مرة من سلطات الاحتلال البريطاني سنة ١٩١٦لفض الخلافات والنزاعات التي يكون أحد أطرافها من أبناء العشائر من خلال تشكيل مجلس أو محكمة عشائرية تتألف من مجموعة الشيو أو المحكمين العشائريين يراعى في انتخابهم العرف العشائر ،وجرت تعديلات عديدة على هذا النظام طوال العهد الملكي،واستمر العمل به حتى قيام ثورة ١٤تموز١٩٥٨.انظر:المس بيل،فصول من تاريخ العراق القريب،ترجمة جعفر خياط،(بغداد، ١٩٩٠)،ص٤٩؛فاضل عوني،شرح نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩١٨،(بغداد،١٩٥٥).

٥٢.جريدة الوقائع العراقية،العدد(٣)في ١٩٥٨/٨/٣؛جريدة الجمهورية،العدد(١٠)في ٢٨/ ١٩٥٨/٧.

٥٣.محمد توفيق حسين،المصدر السابق،ص ص،٦٩-٨٠؛مصطفى محمد حسنين،نظام المسئولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة،مطبعة الاستقلال الكبرى،ط١،(القاهرة ، ١٩٦٧)،ص ص،٩٦- ٩٨.

٥٤.خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤ تموز،مصدر سابق،ج١،ص٩٠.

٥٥.محمد حديد،المصدر السابق،ص ص،٣٢١-٣٢٢.

٥٦.جريدة الجمهورية،العدد(٣١)في ١٩٥٨/٨/٢١.

٥٧.شمل التعديل أيضا ًإعفاء جابر عمر مـــن منصب وزير التربية والتعليم وفؤاد الركابي من منصب وزير الأعمار وتعيينه وزير دولة.الوقائع العراقية،العدد(٤٦)في ١٩٥٨/١٠/٤.
٥٨.ولد في الموصل سنة ١٩١٠،امتهن مهنة المحاماة،من قياد ً حزب الاستقلال منذ تأسيسه سنة ١٩٤٦،شغل منصب وزارة الإرشاد في حكومة عبد الكريم قاسم الأولى حتى استقالته في ٧ شباط ١٩٥٩،انظر: حنا بطاطو،العراق.الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار،ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الابحاث العربية،الكتاب الثالث،ط٢،(بيروت،١٩٩٩)،ص١٢٦.
٥٩.وليد محمد سعيد الاعظمي،ثورة ١٤تموز وعبد الكريم قاسم فـــي الوثائق البريطانية، منشورات المكتبة العالمية،(بغداد ، ١٩٨٩)،ص١٠٠، ١٣٠-١٣٥.
٦٠.انظر:الوقائع العراقية،العدد(٤٦)في ١٩٥٨/١٠/٤.
٦١.ولد في الموصل سنة ١٩١٦من أصول عربية،وأتم فيها دراسته الأولية حتى الإعدادية،دخل الكلية العسكرية وتخرج فيها ضابطاً،ثم التحق بكلية الأركان وتخرج فيها،عمل مرافقا ًللملك فيصل الثاني،رشح مديرا ًللاستخبارات العسكرية وقبل أن يتسلم منصبه أرسل إلى عمان بمنصب معاونا ًلرئيس أركان القوات القريبة مـــن الجيش العربي الموحد،علم بالثورة بعد أن اعتقلته السلطات الأردنية،عين سفيرا ًللعراق في جدة إلا أنه قبل أن يلتحق بوظيفته اختير لشغل منصب وزير الداخلية إلى جانب كونه عسكريا ًمستقيماً وإداريا ً.انظر:باقر أمين الورد،المصدر السابق،ص١٠٤؛محمود فهمي درويش وآخرون،المصدر السابق،ص٣٩٨.
٦٢.عبد الفتاح علي يحيى،التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤تموز١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة الموصل،١٩٩٥،ص٦١.
٦٣.انظر:تقرير السفارة البريطانية يوم ١ تشرين الأول،نقلا ًعن:خليل إبراهيم حسين الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية..،مصدر سابق،ج٢،ص٣٥٢.
٦٤.ولد في الموصل سنة ١٩٠٦،كان من أبرز الشخصيات الوطنية العراقية التقدمية التي حازت على احترام العراقيين على اختلاف اتجاهاتهم وميولهم،اجتمعت فيه الثقافة والأخلاق،ينتمي إلى أسرة موصلية ثرية،ويعد من أوائل من تبنى الأفكار والاتجاهات الماركسية في العراق،من مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي سنة ١٩٤٦،تولى وزارات المالية والصناعة والأعمار فـــي العهد الجمهـــور وامتـــاز بالكفـــاءة والنزاهـــة العاليـــة..،وللمزيـــد عـــن نشـــأته ودوره السياســـي والفكر ،انظر:محمد حديد،المصدر السابق،ص١٥وما بعدها.
٦٥.المصدر نفسه،ص٣٥٧.
٦٦.للمزيد عن أحداث ٨ شباط ١٩٦٣،انظرهـصالح حسين الجبور ،ثورة ٨ شباط ١٩٦٣في العراق نهاية حكم عبد الكريم قاسم،د.م،(بغداد،١٩٩٠)؛علي خيون،ثورة ٨ شباط ١٩٦٣في العراق الصراعات والتحولات،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،١٩٩٠).
٦٧.عبد الفتاح علي يحيى،المصدر السابق،ص٦١.
٦٨.قرية صغيرة شمال مدينة الموصل،تنتسب إليها عائلة بارزاني المعروفة،كانت من أهم معاقل حركات البارزانيين منذ العهد الملكي،وغالبا ًما كان الملا مصطفى وجماعته يعلنون حركتهم فيها.انظر:عبد الرزاق الحسني،العراق قديماً وحديثاً ،مطبعة دار الكتب،ط٦،(بيروت ،١٩٨٠) ، ص٢٤٥.
٦٩نور عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،مصدر سابق،ج١، ص ص ،٢٤٤-٢٤٥؛ جاسم مخلص المحامي،مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي،مطبعة الزمان، ط٢،(بغداد،١٩٨٥)،ص٣٠ ،١٣٥.
٧٠.د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات وزارة الداخلية،مقررات مجلس الوزراء ليومي ٢٢تشرين الأول و٤ كانون الأول ١٩٥٨،ملفة رقم(بلا)،و٤،ص٩.

٧١.سافر عبد السلام عارف إلى ألمانيا الغربية(بون)بعد تعيينه سفيرا ً◌للعراق فيها يوم ١١/ ١٠/ ١٩٥٨بعد إعفاءه من منصب وزير الداخلية في ١٩٥٨/٩/٣٠.انظر:صبحي عبد الحميد ، المصدر السابق،ص ص،١٣٧-١٤٣.

٧٢.ولد في بغداد سنة ١٩١٤،وترجع أسرته إلى مدينة تكريت،كان والده يعمل تاجرا ً◌لبيع الحبوب،أكمل الكلية العسكرية،تدرج في الرتب العسكرية وانظم إلى اللجنة العليا للضباط الأحرار سنة ١٩٥٦،عين مديراً عاما ً◌للشرطة للمدة من ١٤ تموز١٩٥٨وحتى ١٩٥٨/١٢/٧ عندما أحيل على التقاعد،أصبح رئيسا ً◌لأركان الجيش للمدة من ١٩٦٣/٢/٨الى ١٩٦٣/١٢/١٨ ثم رئيسا ً◌للوزراء من ١٩٦٣/١١/٢٠وحتى ١٩٦٥/٩/٢ثم نائبا ً◌لرئيس الوزراء من ١٠/٥/ ١٩٦٧وحتى ١٩٦٧/٧/١٠ثم رئيسا ً◌للوزراء من ١٩٦٧/٧/١٠وحتى١٩٦٨/٧/١٧.انظر:حنا بطاطو،المصدر السابق،ص ص،٩٠-٩١.

٧٣.احمد فوز ،المصدر السابق،ص٣١.

٧٤.ولد في بغداد سنة ١٨٩٢ودرس في مدارسها،أكمل مدرسة الحقوق سنة ١٩١٤،تقلد مناصب وزارية مختلفة خلال العهد الملكي منها وزيرا ً◌للعدلية في وزارة ياسين الهاشمي الأولى سنة ١٩٢٤ثم وزيرا ً◌للداخلية سنة ١٩٢٥فرئاسة مجلس النواب للمدة من ١٩٢٥/٧/١٦-٨/ ٥/ ١٩٢٦،كان من زعماء المعارضة وأحد مؤسسي حزب الآخاء الوطني،عين رئيسا ً◌للديوان الملكي سنة ١٩٣٢ثم رئيساً للوزراء سنة ١٩٣٣ثم في سنة ١٩٤٠-١٩٤١،ألفحكومة الدفا الوطني بعد حركته المعروفة سنة ١٩٤١،عاد إلى بغداد بعد ثورة ١٤ تموز١٩٥٨وتوفي في بيروت سنة ١٩٦٥.وللمزيد عن سيرته ودوره السياسي في تاريخ العراق،انظر:قيس جواد لعي الغرير ،رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢-١٩٦٥،مكتبة اليقظة العربية، (بغداد،٢٠٠٦)،ص١١وما بعدها.

٧٥من أبرز المتهمين هم المحامي عبد الرحيم الراو ومبدر الكيلاني وآخرون،وحكمت المحكمة العسكرية العليا الخاصة بالإعدام على رشيد عالي الكيلاني بعد إعادة المحكمة للمرة الثانية بتوجيه من عبد الكريم قاسم بعد أن كانت المحكمة الأولى قد برأته وحكمت بإعدام الآخرين.انظر:صبحي عبد الحميد،المصدر السابق،ص ص،١٦٣-١٦٧.

٧٦.من أصول بغدادية،ولد سنة ١٩١٧في لواء العمارة،من القومية العربية،أحيل على التقاعد سنة ١٩٥٣لميوله الشيوعية،أعيد إلى الجيش بعد ١٤تموز ١٩٥٨ومنح رتبة زعيم ركن،عين مديرا ◌لمخطط العسكرية في وزارة الدفا وارتبطت بمديريته مسؤولية أمن الثورة،تعاون بنشاط مع الشيوعيين سنة ١٩٥٩ولكنه اختلف معهم سنة ١٩٦٠،من المحسوبين على الحزب الشيوعي العراقي وكانت له مكانةً مرموقةً لدى عبد الكريم قاسم.انظر:إسماعيل العارف،أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق،منشورات الماجد،(لندن،١٩٨٦)،ص٢٠٤؛حنا بطاطو،المصدر السابق،ص٢٠٤.

٧٧.صبحي عبد الحميد،المصدر السابق،ص١٦٧.

٧٨.الوقائع العراقية،العدد(١٠٨)في ١٩٥٩/١/١٠.

٧٩.وليد محمد سعيد الاعظمي،المصدر السابق،ص١٤١.

٨٠.جاسم مخلص المحامي،المصدر السابق،ص ص،١٣٧-١٣٨.

٨١.هذا يؤكد بأن ما يعانيه العراق اليوم من مشكلات في كركوك لم يكن وليد الصدفة أو وليد الأحداث والتطورات التي أفرزتها حرب الاحتلال الأمريكي بعد سنة ٢٠٠٣م ،وإنما تعود بداياته إلى العهد الملكي عندما حاول الأكراد جعل لواء السليمانية خارج الحكم الوطني،ثم في عهد عبد الكريم قاسم سنة ١٩٦١عندما أعلن الملا مصطفى مطالبهُ المتضمنة المطالبة بحكم ذاتي أو إدارة لا مركزية للمنطقة الكردية في شمال العراق،واستمرت دعوات الانفصال عن السلطة المركزية.

٨٢هو طبيب بيطر وشقيق وصفي طاهر المرافق الأقدم لرئيس الوزراء عبد الكريم قاسم،من مواليد ١٩١٦بغداد،والده عربي القومية وأمه من القومية الكردية،تعرض للسجن سنة ١٩٦٣وأطلق سراحه فيما بعد.انظر:حنا بطاطو،المصدر السابق،ص٩٣ ، ٢٠٦.
٨٣نور عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية ..،مصدر سابق،ج١، ص ص،٢٤٩-٢٥٠.
٨٤.من تلك الصحف هي:لواء الاستقلال،الرأ العام،الاستقلال،الأجيال،الرقيب،الثورة،صوت الأحرار،١٤ تموز،الجمهورية.انظر:جريدة الجمهورية،العدد(٧٩)في١٩/١٠/١٩٥٨.
٨٥.صدر العفو في ٢٤/١/١٩٥٩.جريدة الوقائع العراقية،العدد(١٢٨)في١٠/٢/١٩٥٩.
٨٦.وهم يوسف سلمان يوسف(فهد)وحسين محمد الشبيبي وزكي بسيم.انظر:كامل السامرائي، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩،ج٣،(بغداد،١٩٥٩)،ص١٥٧.
٨٧نور عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهور ١٩٥٨-١٩٦٨،بيت الحكمة،ج٢، ط١،(بغداد،٢٠٠١)،ص١٠.
٨٨.صبحي عبد الحميد،المصدر السابق،ص ص،١٧٠-١٧١.
٨٩.المصدر نفسه،ص١٧١.
٩٠الجمهورية العراقية،وزارة الدفا ،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،ج١٩، ص٧٦٥٨.
٩١.انظر:جريدة الوقائع العراقية،العدد(١٣٦)في ٥/٣/١٩٥٩.
٩٢.الجمهورية العراقية،وزارة العدل،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩،القسم الأول، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٦٠)،ص١٤٩.
٩٣.المصدر نفسه،المادة السابعة،ص١٥٠.
٩٤.الجمهورية العراقية،وزارة الدفا ،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،ج١٧، ص ص،٦٤٧٤-٦٤٧٥؛جاسم مخلص المحامي،المصدر السابق،ص ص،٨٨-٨٩.
٩٥.عبد الفتاح علي يحيى،المصدر السابق،ص١٩٦٤.
٩٦نور عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..، مصدر سابق،ج٢،ص ص، ٧٧- ٧٨.
٩٧.كان من أهم أهداف قانون الإصلاح الزراعي رقم(٣٠) لسنة ١٩٥٨هو إزالة النفوذ السياسي للإقطاعيين،وتم بموجبه تحديد حد أعلى لأصحاب الأرض وتوزيع الأراضي على الفلاحين وتحديد العلاقة الزراعية بين ذو العلاقة بشكل عادل،وإيجاد نظام تعاوني للإنتاج بمراحله كافة يضمن إدخال الوسائل العلمية والفنية الحديثة في الإنتاج.وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى القانون فهو يُعدّ خطوة في الاتجاه الصحيح لتحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق الطبقية والقضاء على الإقطا ولو بدرجة نسبية،وللمزيد عن القانون ومواده،انظر:عماد أحمد للجواهر ،تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٨٢،ص ص ، ٣١٣-٣١٩؛الوقائع العراقية،العدد(٤٨)في ٣٠/٩/١٩٥٨.
٩٨.ولد في بغداد سنة ١٩١٦،أكمل دراسته في كلية الأركان ثم دخل مدرسة الأقدمين في بريطانيا،في سنة ١٩٥٣ انتمى إلى تنظيم الضباط الأحرار،بعد ثورة ١٤تموز١٩٥٨عين حاكماً عسكرياً عاماً لكن معارضة عبد السلام عارف حالت دون ذلك وكان عبد السلام لا يرتاح له لذلك أبعده إلى الموصل وعُيّن آمراً لحامية الموصل(اللواء الخامس)،انظر:خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤ تموز،مصدر سابق،ج٤،ص١٨.
٩٩.محمود الدرة،ثورة الموصل القومية ١٩٥٩فصل في تاريخ العراق المعاصر،مكتبة اليقظة العربية،ط١،(بغداد،١٩٨٧)،ص١٢٥.

١٠٠.من مواليد بغداد سنة ١٩١٥،تخرج من الكلية العسكرية سنة ١٩٣٩،اختير لرئاسة المحكمة العسكرية العليا الخاصة- التي تشكلت يوم ١٩٥٨/٧/٢٠لمحاكمة مسئولي العهد الملكي- تربطه صلة قرابة برئيس الوزراء فهو ابن خالة عبد الكريم قاسم،ولم تكن له خبرة أو ممارسة قضائية سابقة.انظر:نبور عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،مصدر سابق،ج١،ص١٦٠.

١٠١.جاسم مخلص المحامي،المصدر السابق،ص ص،١٧٩-١٨٠.

١٠٢.الواقع أنّ هذا العمل خطيرا ًويُعدّ تدخلا ًفي الشأن الداخلي العراقي ومحاولة زعزعة الأمن وإشاعة الفوضى وإبدال النظام الحاكم آنذاك،وما أشبه اليوم بالبارحة فالعديد من الدول المجاورة تصدر الإرهاب إلى العراق وتزعزع أمنه الداخلي ووحدته الوطنية ومنها سوريا الشقيقة.

١٠٣.محمد حديد،المصدر السابق،ص٣٧٥.

١٠٤.حنا بطاطو،المصدر السابق،ص ص،١٩٦-١٩٨.

١٠٥نبور عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،مصدر سابق،ج٢،ص٣١٠.

١٠٦.خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية..،مصدر سابق،ج٣،ص١٧٩.

١٠٧.انظر نص التقرير في:المصدر نفسه،ص١٧٩.

١٠٨.تشكلت هذه اللجان منذ الأيام الأولى لحكومة عبد الكريم قاسم،من الحزب الشيوعي لأجل مراقبة موظفي الدولة والسيطرة عليهم في مقرات الوزارات والدوائر المختلفة وفي الوحدات العسكرية،وتكون تلك اللجان من العمال وصغار الموظفين والمستخدمين وبعض طلبة الكليات والمعاهد.وللمزيد عن أعمال هذه اللجان انظر:حنا بطاطو،المصدر السابق،ص ص،٢٠٢-٢٠٣.

١٠٩نبور عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،مصدر سابق،ج٢،ص٢٢٧.

١١٠.انظر:البرقية الصادرة من القنصلية البريطانية العامة في البصرة والموجهة إلى سفير بريطانيا في بغداد،وثيقة رقم ١٤٠٨٩٨/٣٧١،نقلاً عن: خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية،مصدر سابق،ج٣، ص ص،٣٣٠-٣٣١.

١١١.وهو من مواليد سنة ١٩١٥،دخل في خدمة الحكومة سنة ١٩٣٣،من الضباط البارزين في الجيش العراقي،تربطه علاقة وطيدة مع عبد الكريم قاسم فقد كان ضابطا ًللاستخبارات في الوحدة العسكرية التي كان يقودها عبد الكريم قاسم في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨،تولى منصب مدير الأمن العام بعد ثورة ١٤ تموز١٩٥٨واستمر بشغله حتى ٨ شباط ١٩٦٣.انظر: الجمهورية العراقية،وزارة الداخلية،جدول كبار موظفي الجمهورية العراقية لعام ١٩٦١،مطبعة الإدارة المحلية،(بغداد،١٩٦١)،ص١٤؛جدول كبار موظفي الجمهورية العراقية لعام ١٩٦٢،مطبعة الإدارة المحلية،(بغداد،١٩٦٢)،ص١٦؛محمد حديد، المصدر السابق،ص٣٥١.

١١٢.خليل إبراهيم حسين الزوبعي ،العراق في الوثائق البريطانية..،مصدر سابق،ج٣،ص٣٧٤.

١١٣.الجمهورية العراقية،وزارة العدل،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩،مصدر سابق، ص ص،٥٧٦-٥٧٧.

١١٤.الوقائع العراقية،العدد(١٩٤)في ١٩٥٩/٧/٧.

١١٥نبور عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهور ،بيت الحكمة،ج٣،ط١،(بغداد،٢٠٠١)،ص ص،٥-٦.

١١٦.المصدر نفسه،ص ص،٢٠-٢١.

١١٧.انظر نص الكتب الصادرة من مديرية الشرطة العامة ومديرية أمن كركوك في :عبد الفتاح علي يحيى،المصدر السابق،ص١٨٢.

١١٨.اعدموا في ٢٢ حزيران ١٩٦٣بعد انقلاب ٨ شباط ونهاية حكم عبد الكريم قاسم.

١١٩.حنا بطاطو،المصدر السابق،ص ص،٢٢٣-٢٢٤.

١٢٠.انظر كتاب مديرية شرطة لواء كركوك المرقم ٤٩٧ في ١٩٥٩/٧/١٥ والموجه إلى متصرفية اللواء وكتاب مديرية أمن كركوك رقم ٦٤٣٣والموجه إلى مدير الأمن العام والمنشورين في:المصدر نفسه،ص٢٢٣.
١٢١.جريدة الثورة،العدد(٢٢٠)في ١٩٥٩/٨/٢.
١٢٢.خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية..،مصدر سابق،ج٤،ص١١٣.
١٢٣جسن العلو ،عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين،د.م،(لندن،١٩٨٣)،ص٤٦.
٢٤بهاء الدين نور ،مذكرات بهاء الدين نور ،دار الحكمة،ط١،(لندن،٢٠٠١)،ص٢٥٣.
١٢٥.خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤ تموز،مصدر سابق،ج٢،هامش ص٢١١.
١٢٦.جريدة الحرية،العدد(١٤٣٢)في ١٩٥٩/٨/٤.
١٢٧.محمد حديد،المصدر السابق،ص٣٧٦.
١٢٨.المصدر نفسه،ص ص،٣٧٦-٣٧٧.
١٢٩.ولد في بغداد سنة ١٩١١،والده كان يعمل معلماً وهو من أصول عربية،كان مقرباً من الحزب الوطني الديمقراطي،عمل ممثلاً للعراق في الأمم المتحدة،ثم وزيراً للخارجية منذ ٧ شباط ١٩٥٩عندما استقال عبد الجبار الجومرد من وزارة الخارجية واستمر في شغل منصبه هذا حتى ٩شباط ١٩٦٣.انظر:حنا بطاطو،المصدر السابق،ص١٢٥، ١٥٤.
١٣٠.خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية..،مصدر سابق،ج٤، ص ص ،١٧٥-١٨٦. ١٣١.جاسم
مخلص المحامي،المصدر السابق،ص ص،٢١٨-٢١٩.
١٣٢.ولد في بغداد سنة ١٩١٣،كانت أسرته تنحدر من مدينة حماة في سوريا،وهي من الأسر البغدادية المشهود لها بالعلم والأدب،كان والده كامل الطبقجلي من فئة الملاكين الوسطى،وأسس جريدة((بين النهرين))التي ظهرت أيام الحكم العثماني للعراق،من المتحمسين للتيار القومي الممتزج بالقيم الإسلامية،تدرج في رتبه العسكرية حتى وصل إلى رتبة زعيم ركن وشغل منصب قائد الفرقة الثانية في لواء كركوك واعفي من منصبه في ١٤/ ٣/ ١٩٥٩بعد اتهامه بالاشتراك بأحداث حركة الموصل(٨آذار)واعدم في ١٩٥٩/٩/٢٠مع مجموعة من زملائه المساهمين أو المتهمين بالاشتراك بحركة الموصل.انظر:احمد كاظم محسن البياتي، ناظم الطبقجلي ودوره العسكر والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٩،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية/الجامعة المستنصرية،١٩٩٨.
١٣٣.ولد في محلة الطوب في بغداد سنة ١٩١٧،من أسرة عربية تنتمي لعشيرة الجبور،كان خاله جميل المدفعي أحد رؤساء الوزارات وشخصيات العهد الملكي،تخرج في المدرسة العسكرية سنة ١٩٣٩ومن مدرسة الهندسة العسكرية سنة ١٩٤٠،اشترك في حركة آيار سنة ١٩٤١وفي حرب فلسطين سنة ١٩٤٨،من مؤسسي حركة الضباط الأحرار،عين بعد ثورة ١٤تموز مديراً للاستخباراتالعسكرية في وزارة الدفا ،كان على علم بحركة الشواف لكنه لم يشترك عملياً فيها فقد بقي في مكتبه صبيحة إعلان الحركة ولم يحرك ساكناً بعدها.وللمزيد من التفصيلاتعن نشاطه العسكر والسياسي،انظر:عماد نعمة طباد ،رفعت الحاج سر ونشاطه العسكر والسياسي في العراق ١٩٤٨-١٩٥٩،الدار العربية للموسوعات،ط١، (بيروت،٢٠٠٢)،ص١٣وما بعدها.
١٣٤.جاسم مخلص المحامي،المصدر السابق،ص٢٧٧.
١٣٥.جريدة اتحاد الشعب،العدد(٢١٨)في ١٩٥٩/١٠/٨.
١٣٦.المصدر نفسه،العدد(٢٢٢)في ١٩٥٩/١٠/١٢.
١٣٧.جريد الثورة،العدد(٢٨٢)في ١٩٥٩/١٠/١٢.
١٣٨جاسم كاظم العزاو ،المصدر السابق،ص٢٤٢.

١٣٩. Edith & E .F .Penrose , Iraq: International Relations and National Development,(Ernest Benn),(London, 1978),p.27

١٤٠.الجمهورية العراقية،وزارة العدل،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠،القسم الأول، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٦١)،ص٢.

١٤١.المصدر نفسه،ص ص،٤-٥.

١٤٢.الوقائع العراقية،العدد(٢٨٣)في ١٩٦٠/١/٢.

١٤٣.المصدر نفسه.

١٤٤.حددت المادة الرابعة أغراض الجمعية بأن لا تتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية وأن لا تتعارض مع النظام الجمهور ومتطلبات الحكم الديمقراطي،وأن لا تهدف إلى بث الشقاق أو إحداث الفرقة بين القوميات أو الأديان أو المذاهب العراقية المختلفة،وأن لا يكون غرضها مجهولاً أو سرياً أو مستوراً تحت أغراض ظاهرية،وعدم مخالفة نظام الجمعية للنظام العام للأحزاب.انظر:الجمهورية العراقية،وزارة العدل،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠، مصدر سابق،ص ص،١-٢.

١٤٥.رعد ناجي الجدة،تشريعات الجمعيات والأحزاب السياسية في العراق،بيت الحكمة،(بغداد ، ٢٠٠٢)،ص ص،٦٩-٨٠.

١٤٦.المصدر نفسه،ص ص،٧٥-٧٦.

١٤٧.الوقائع العراقية،العدد(٢٨٣)في ١٩٦٠/١/٢.

١٤٨.الجمهورية العراقية،وزارة العدل،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠،مصدر سابق،ص١٢.

١٤٩.للمزيد عن مناهج الأحزاب السياسية وطروحاتها وموقف السلطة منها،انظر:جريدة الثورة،الأعداد(٣٠٠-٣٤٠)الصادرة خلال المدة من ١٩٥٩/١١/١-١٩٦٠/١/٦.

١٥٠.قدم طلب التأسيس كل من:محمد حديد،حسين جميل،جعفر البدر،هديب الحاج حمود،خدور خدور ،عواد علي النجم،ولم يظهر اسم كامل الجاد رجي في طلب التأسيس لأنه قدم اعتزاله للعمل السياسي آنذاك وذهب إلى الاتحاد السوفيتي لغرض العلاج.انظر:محمد عويد الدليمي،المصدر السابق،ص٢٧٠.وللمزيد عن نشاط الحزب ودوره في السياسة العراقية خلال مدة البحث انظر:عادل تقي عبد محمد البلداو ،الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣،شركة الميناء للطباعة،(بغداد،٢٠٠٠)،ص٥٥ وما بعدها.

١٥١.قدم الطلب الملا مصطفى البارزاني وجماعته،وللمزيد عن منهاج الحزب انظر:مجلة الثقافة الجديدة،العدد(١٤)الصادرة في كانون الثاني وشباط ١٩٦٠،ص ص،١٣٠-١٣٥؛جريدة اتحاد الشعب،العدد(٢٩٩)في ١٩٦٠/١/١١.

١٥٢.ولد في بغداد سنة ١٩١١،من أب عربي وأم كردية،أكمل الدراسة الثانوية في بغداد،عمل موظفاً في دائرة الكمارك للمدة ١٩٢٨-١٩٣٥،كان عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي سنة ١٩٣٥ثم رئيساً للحزب ١٩٣٦-١٩٣٧،شكل((اللجنة الوطنية الثورية))سنة١٩٤٦وعاد إلى الحزب سنة ١٩٤٨،تعرض للاعتقال والسجن لمدد مختلفة في السنوات ١٩٣٥-١٩٣٧ثم في سنة ١٩٣٩ثم خلال المدة ١٩٤٩-١٩٥٨،أصبح عضواً في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ١٩٥٨-١٩٧٧،انظر:حنا بطاطو،العراق.الحزب الشيوعي،ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الأبحاث العربية،الكتاب الثاني،ط٢،(بيروت ، ١٩٩٦) ، ص ص،٧٠-٧١.

١٥٣.من عائلة برجوازية صغيرة تمتهن الصياغة،ولد في الموصل سنة ١٩٠٧،عمل معلماً ثم محامياً،أكمل الدراسة في المعهد العالي للمعلمين ثم مدرسة الحقوق،عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي أواخر سنة ١٩٤١وحتى اعتقاله في آيار سنة ١٩٤٣من دوائر الشرطة،شكل((رابطة الشيوعيين العراقيين))الانشقاقية في شباط ١٩٤٤،عضو اللجنة المركزية سنة ١٩٥٧وطرد في

السنة نفسها،أسس حزباً شيوعياً ((مزيفاً))سنة ١٩٦٠بدعم من عبد الكريم قاسم.انظر:المصدر نفسه،ص ص،١٥٠-١٥١؛جريدة اتحاد الشعب،العدد(٢٩٦)في ١٩٦٠/١/٨.
١٥٤.جريدة الأهالي،العدد(٣٣٠)في ١٩٦٠/١/١٠.
١٥٥.انظر:ملفات وزارة الداخلية،مديرية الأمن العامة،الكتاب رقم ٦٦٤٤ في ١٩٥٩/٩/١٧والكتاب رقم٢٢٢٨ في ١٩٦٠/٣/٦والكتاب رقم ٤٤٢ في ١٩٦٠/١/١٦.نقلاً عن: عادل تقي البلداوي ،المصدر السابق،ص١١٦.
١٥٦.سعد ناجي جواد،العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠،د.م،(لندن،١٩٩٠)،ص٤٢ ،٨٠.
١٥٧.قدم الطلب معه كل من:توفيق احمد محمد،حسين احمد الرضي،عزيز الشيخ،عبد الرحيم شريف،عبد القادر إسماعيل،عامر عبد الله،كريم احمد الداود وغيرهم،انظر:جريدة اتحاد الشعب،العدد(٢٩٨)في ١٩٦٠/١/١٠.
١٥٨.انظر نص التقرير الأمني المؤرخ في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٠والموقع من العقيد عبد المجيد جليل مدير الأمن العامة إلى وزارة الداخلية والمنشور في: نور عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،مصدر سابق،ج٤،ص ص،٤٠-٤٣.
١٥٩.نصت الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من القانون على:((أن لا يكون غرضها مجهولاً أو سرياً أو مستوراً تحت أغراض ظاهرية)).الوقائع العراقية،العدد(٢٨٣)في ١٩٦٠/١/٢.
١٦٠.جريدة اتحاد الشعب،العدد(٢٧)في ١٩٦٠/٢/٢٤.
١٦١.جريدة الرأي العام،العدد(٣٧٢)في ١٩٦٠/٢/٢٥.
١٦٢.ولد السيد محسن بن السيد مهدي الحكيم سنة ١٨٨٩م في مدينة النجف الأشرف ،كان مثالاً متميزاً في الزهد والتعفف عن مغريات الحياة الدنيا،امتازت شخصيته بالتواضع الشديد وقوة الإرادة والصبر فضلاً عن كونه مستقلاً في تفكيره وقراره وفي عموم سلوكه الاجتماعي وكانت له علاقات طيبة بمختلف أوساط وفئات المجتمع العراقي،أصبح له اليد الطولى في التدخل الايجابي نحو تغيير الواقع السياسي كلما اقتضت الضرورة،كان يتعامل مع جميع مكونات المجتمع العراقي بروح المساواة وبعدّهم أخوة لاسيّما مواقفه المعروفة تجاه الأكراد وقادة حركة الموصل(آذار ١٩٥٩)،يزاد على ذلك مواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية..،وللمزيد عن نشأته ودوره الفكر والسياسي في العراق،انظر:وسن سعيد عبود الكرعاوي ،السيد محسن الطباطبائي الحكيم ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦-١٩٧٠،أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، كلية التربية/جامعة القادسية،٢٠٠٧،ص٦وما بعدها.
١٦٣.انظر نص الفتوى في:المصدر نفسه،ص ص،٩٢-٩٣؛خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤ تموز،مصدر سابق،ج٥،ص١٨؛حسن العلوي ،الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠،دار الثقافة للطباعة والنشر،(قم،١٩٩٠)،ص ص،٢١٣-٢١٤.
١٦٤.عبد الفتاح علي يحيى،المصدر السابق،ص٢١٥.
١٦٥.نور عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،مصدر سابق،ج٤،ص٥٤.
١٦٦.قدم الطلب كل من :داود الصائغ،سليم شاهين،جميل العلوي ،إبراهيم عبد الحسين،زكية ناصر،كاظم الشاوي ،سالمة جاسم الصالحي،عجاج خلف،كاظم محمد وآخرون.انظر:جريدة المبدأ ،الأعداد(٢٦١-٢٦٢)في ١٠-١٩٦٠/١١/١١.
١٦٧.جاسم كاظم العزاوي ،المصدر السابق،ص٢٥٠.
١٦٨.حنا بطاطو،العراق.الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار،مصدر سابق،الكتاب الثالث،ص ص، ٢٥٨-٢٥٩.
١٦٩.المصدر نفسه،ص٢٦٤؛جريدة اتحاد الشعب،الأعداد(٥١-١٩٧)والصادرة في المدة من ١٩٦٠/٣/٢٣-١٩٦٠/٩/٢٠.

١٧٠.قدم طلب التأسيس كل من:إبراهيم عبدالله شهاب،نعمان عبد الرزاق السامرائي،صبر محمود الليلة،وليد عبد الكريم الأعظمي،إبراهيم منير المدرس،فليح حسن الصالح،الدكتور جاسم العاني وآخرون،انظر:جريدة الزمان،العدد(٦٧٥٦)في١٩٦٠/٢/٣.
١٧١.وهو حزب إسلامي يهدف إلى تطبيق الدين الإسلامي ومبادئه- كما جاء في منهاجه- وقدم طلب التأسيس كل من:عبد الجبار عبد الوهاب الحاج سكر،محمد عبد البياتي،عبد الهاد النعيمي،محمد سليم الكواز،عبد الجبار حسين الشيخلي،احمد حامد الابراهيم،حسن سلمان التميمي وآخرون .انظر:محمد كاظم علي،العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصرا الإيديولوجي ١٩٥٨-١٩٦٣،مطبعة الخلود،(بغداد،١٩٨٩)،ص ص،١٨١-١٨٣.
١٧٢ليث عبد الحسن الزبيد ،المصدر السابق،ص٢٤٨.
١٧٣.صدر الدستور المؤقت يوم ٢٧تموز ١٩٥٨وبشكل مستعجل ولم يناقش من مجلس الوزراء بشكل مستفيض،ولم يعرض علىالرأ العام،وتكون من(٣٠)مادة توزعت على أربعة أبواب، تناول الأول الجمهورية العراقية بأنها دولة مستقلة ذات سيادة كاملة وجزء من الأمة العربية وأن الإسلام دين الدولة وبغداد عاصمة الجمهورية،وتناول الباب الثاني مصدر السلطات والحقوق والواجبات،بينما بين الباب الثالث طبيعة نظام الحكم بأن يتولى رئاسة الجمهورية مجلس سيادة ويتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة وأكد على استقلال القضاء،بينما أشار الباب الرابع إلى الأحكام الانتقالية.وللمزيد عن القانون ومضامينه ومواده والأسباب الموجبة لإصداره،انظر:الوقائع العراقية،العدد(٢)في ١٩٥٨/٧/٢٨.
١٧٤.جريدة الزمان،العدد(٦٨٢٤)في ١٩٦٠/٤/٢٨.
١٧٥جسن العلو ،الشيعة والدولة القومية،مصدر سابق،ص٢١٣.
١٧٦وسن سعيد عبود الكرعاو ،المصدر السابق،ص.٢٢٣
١٧٧.انظر:جريدة الفيحاء،العدد(٤٨)في١٩٦٠/١٠/١٥.
١٧٨.محمد كاظم علي،المصدر السابق،ص ص،١٨٢-١٨٣.
١٧٩.جاء في أدبيات حزب الدعوة الإسلامية بأن تأسيسه قد تم في سنة ١٩٥٧بينما يذكر السيد طالب الرفاعي بأن تأسيس الحزب كان في سنة ١٩٥٩وهو رأ ينفرد به دون غيره،وكان من أبرز المؤسسين للحزب هم:العلامة السيد محمد باقر الصدر والسيد مهد الحكيم والسيد مرتضى العسكر والسيد محمد باقر الحكيم والأستاذ صالح محمد الأديب..،وللمزيد عن مقدمات وظروف تأسيس الحزب وأدبياته،انظر: حسين بركة الشامي،حزب الدعوة الإسلامية دراسة في الفكر والتجربة،دار الإسلام،ط١،(بغداد،٢٠٠٦)،ص٦٨وما بعدها؛صلاح الخرسان ،حزب الدعوة الإسلامية.حقائق ووثائق فصول من تجربة الحركة الاسلامية في العراق خلال ٤٠عاماً، ط١،(دمشق، ١٩٩٩).
١٨٠.المصدر نفسه،ص٦٨،٧٢.
١٨١.قدم الطلب عدد من الماركسيين واليساريين وأبرزهمعبد الفتاح إبراهيم ومحمد مهد الجواهر واحمد جعفر الاوقاتي والدكتور صديق الاتروشي وعبد الرزاق مطر وطه باقر وصالح الشالجي وجلال شريف وحسن الاسد والدكتور عبد الأمير مجيد الصفار وعبود مهد زلزلة وآخرون.انظر:جريدة اتحاد الشعب،العدد(٣٣)في ١٩٦٠/٣/٢؛مجلة الثقافة الجديدة ، العدد(١٥)،آذار ونيسان ١٩٦٠،ص ص،١١٥-١٢٢.
١٨٢.محمد كاظم علي،المصدر السابق،ص ص،١٨٣-٨٤؛ليث عبد الحسن الزبيد ،المصدر السابق،ص٢٤٨.
١٨٣.بعد عودة كامل الجادرجي إلى رئاسة الحزب الوطني الديمقراطي تجدد الخلاف مع محمد حديد،وفي ٢٩حزيران ١٩٦٠طلب محمد حديد من وزارة الداخلية إجازة حزب جديد باسم (الحزب الوطني التقدمي)وقدم الطلب معه كل من:خدور ،محمد السعدون،عراك الزكم،سلمان العزاو ،الدكتور جعفر الحسينائل السمحير ،السيد حميد كاظم الياسر ،وعبد الأمير

درويش..،ولم يكن منهاج الحزب يختلف عن منهاج الحزب الوطني الديمقراطي.انظر:جريدة البيان،العدد(٥٠)في ١٩٦٠/٦/٣٠؛محمد حديد،المصدر السابق ، ص ٤٥٦،٥٠٨-٥١٠.

١٨٤.محمد كاظم علي،المصدر السابق،ص٦٤؛ليث عبد الحسن الزبيد ،المصدر السابق،ص٢٥٠.

١٨٥.تأسس سنة ١٩٦٠وهو حزب قومي منشق عن حزب الاستقلال الذ تأسس سنة ١٩٤٦-من عبد الرزاق شبيب ومالك دوهان الحسن،أهدافه هي(الحرية، الاشتراكية، الوحدة)،وأصدر نشرة باسم(العربي الاشتراكي)مارس العمل السر ،لكنه كان لا يمتلك قاعدة جماهيرية واسعة،كما أن أهدافه مشابهة لأهداف حزب البعث العربي الاشتراكي.انظر:علي حمزة سلمان للحسناو ،النظام السياسي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨دراسة تاريخية،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة الكوفة،١٩٩٨،ص١٠٦.

١٨٦.عبد الفتاح علي يحيى،المصدر السابق،ص٢٥٧.

١٨٧.انظر نص المذكرة في جريدة اتحاد الشعب،العدد(١٩٩)في ١٩٦٠/٩/٢٢.

١٨٨.كان الإضراب بسبب زيادة الضريبة المفروضة على بنزين السيارات بمقدار(١٠)فلوس للغالون أ نحو فلس واحد لكل لتر وقد استغل هذا الموضو من النقابات المختلفة لإثارة الناس لاسيّما أصحاب سيارات الأجرة ضد إجراءات الحكومة.انظر:محمد حديد،المصدر السابق،ص٤٠١ .

١٨٩.المصدر نفسه،ص ص،٤٠١-٤٠٢.

١٩٠.كان السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت(Sir Mikl Rite)منذ ١٤تموز ١٩٥٨وحتى ٢آب ١٩٥٨إذ نقل سفيرا لبريطانيا في سويسرا وحل محله السير همفر تريفليان.انظر:خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية،بيت الحكمة،ج ٣، ط١،(بغداد ، ٢٠٠١)،ص ص،١١٣-١١٤.

١٩١.جاءت تحركات السفير البريطاني بعد مساعي الحكومة العراقية لتأميم النفط العراقي لاسيّما بعد إصدار القانون رقم(٨٠)لسنة ١٩٦١(تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط)وربما يكون هناك يد للسفارة البريطانية في دعم تمرد البارزاني.انظر: Sir H.Trevelyon,The Middle East in Revolution,(London,1970),pp, 193- 202.

١٩٢.خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤تموز،مصدر سابق،ج٣،ص ص،٢٢٣-٢٢٤.

١٩٣.ليث عبد الحسن الزبيد ،المصدر السابق،ص ص،٢٥٣-٢٥٤.

١٩٤.خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤تموز،مصدر سابق،ج٣،ص٢٢٤.

١٩٥.جلال الطالباني،كردستان والحركة القومية الكردية،دار الطليعة،ط ٢،(بيروت، ١٩٧١) ، ص٢٧٨.

١٩٦.أدمون غريب،الحركة القومية الكردية،دار النهار للنشر،(بيروت،١٩٧٣)،ص٤٩.

١٩٧.مجيد خدور ،المصدر السابق،ص٢٤٠.

١٩٨.جريدة الثورة،الأعداد(٧١٧-٧٢٦)والصادرة خلال المدة من ٥-١٩٦١/١٠/١٦.

١٩٩.محمود الدرة،القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق،دار الطليعة،(بيروت ، ١٩٦٣)،ص٣٠٤.

٢٠٠.للمزيد من التفصيلات عن حركات التمرد خلال المدة ١٩٦١-١٩٦٣،انظر:وزر عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهور ١٩٥٨-١٩٦٨،بيت الحكمة،ج٥،ط١،(بغداد،٢٠٠٢)،ص ص،١٤٠-١٥٧.

٢٠١.انظر برقية مديرية شرطة بغداد المرقمة ١٤٤٣في ٧ شباط ١٩٦٣،ملفة رقم(٦٨٥)،نقلاً عن:عبد الفتاح علي يحيى،المصدر السابق،ص٢٨٦.